ملخص البحث

قسم البحث إلى أربعة محاور وهى على النحو التالي : **المحور الأول** : علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج . **المحور الثاني** : دول الخليج والأسلحة الأمريكية ويتضمن المحور الثاني : (أولا : السعودية – ثانيا : إيران – ثالثا : الكويت – رابعا : الإمارات العربية المتحدة – خامسا : قطر – سادسا : سلطنة عمان – سابعا : البحرين) **المحور الثالث** : الكونجرس الأمريكي وسياسة بيع الأسلحة ، ويشتمل المحور الثالث على : (أولا: البنود العامة لصفقات الأسلحة ، ثانيا: المبادئ العامة لصفقات الأسلحة مع دول الخليج . **المحور الرابع** : اللجنة الدولية والتحقيق في زيادة صفقات الأسلحة للخليج عام ١٩٧٥م ، ويتضمن المحور الرابع : أولا : استفسارات اللجنة، ثانيا : إطار لسياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، ثالثا : توصيات اللجنة .

الكلمات المفتاحية للبحث :

(صفقات الأسلحة – الولايات المتحدة – دول الخليج– السعودية – ايران –الكويت – الامارات – الكونجرس الأمريكي – قطر – عمان –البحرين).

Abstract

The research was divided into four axes as follows: The first axis: the relationship of the United States of America with the Gulf. The second axis: Gulf countries and American weapons, and the second axis includes: (First: Saudi Arabia - Second: Iran - Third: Kuwait - Fourth: UAE - Fifth: Qatar - Sixth: Sultanate of Oman - Seventh: Bahrain) Third. Axis: the US Congress and the policy of selling weapons. The third axis: (First: the general provisions of arms deals, second: the general principles of arms deals with the Gulf states, the fourth axis: the international commission and the investigation into the increase in arms deals to the Gulf in ١٩٧٥ AD. The fourth axis: first: the committee's investigations, second: the framework of the sale policy American Weapons,: Committee Recommendations.

Keywords: (arms deals - United States – Gulf countries - Saudi Arabia - Iran - Kuwait - UAE - US Congress - Qatar - Oman – Bahrain)

الإيميل الجامعي

Ahmedsaeid١٠٢٦.el@azhar.edu

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ،،،،،،،،،،،،،،،

بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك تصاعد في الاهتمام الأمريكي بالخليج ، ويعود ذلك لمنافسة الاتحاد السوفيتي فقد كان هناك بعض القلق بشأن الأطماع السوفيتية المحتملة تجاه دول المنطقة، لا سيما بعد رحيل بريطانيا العسكري في عام ١٩٧١م، وبحلول نهاية عام ١٩٧٣م، أصبح الخليج العربي مجال اهتمام كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى الثروة النفطية للمنطقة والنفوذ السياسي الناتج عنها في سوق البيع العالمي للنفط، ساعدت كل هذه العوامل في دفع الخليج إلى مركز الصدارة في السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة من أهم الدول التي تقدم صفقات أسلحة وخدمات عسكرية لدول الخليج .

وتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور وهى على النحو التالي :

المحور الأول : علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج .

المحور الثاني : دول الخليج والأسلحة الأمريكية ويتضمن المحور الثاني :

(أولا : السعودية – ثانيا : إيران – ثالثا : الكويت – رابعا : الإمارات العربية المتحدة – خامسا : قطر – سادسا : سلطنة عمان – سابعا : البحرين)

المحور الثالث : الكونجرس الأمريكي وسياسة بيع الأسلحة، ويشتمل المحور الثالث على :

(أولا: البنود العامة لصفقات الأسلحة،

ثانيا: المبادئ العامة لصفقات الأسلحة مع دول الخليج .

المحور الرابع : اللجنة الدولية والتحقيق في زيادة صفقات الأسلحة للخليج عام ١٩٧٥م، ويتضمن المحور الرابع :

أولا : استفسارات اللجنة،

ثانيا : إطار لسياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ثالثا : توصيات اللجنة .

المحور الأول : علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج :

من الناحية التاريخية لم يكن للولايات المتحدة اهتمام سياسي كبير بالخليج لمدة قرن ونصف تقريبًا، فقد كانت العلاقات الخارجية للدول العربية في الخليج تقع إلى حد كبير على عاتق بريطانيا، بينما تنافست بريطانيا وروسيا على النفوذ في دول الخليج، وكان للولايات المتحدة القليل من الاهتمام الاستراتيجي في المنطقة حتى الحرب العالمية الثانية، فلم تكن الولايات المتحدة تعتمد على المنطقة في النفط الذي تم إنتاجه هناك فكان لدى الشركات الأمريكية وفرة متزايدة في إنتاجه، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك تصاعد في الاهتمام الأمريكي بالخليج ويعود ذلك لمنافسة الاتحاد السوفيتي، فقد كان هناك بعض القلق بشأن الأطماع السوفيتية المحتملة تجاه دول المنطقة، لا سيما بعد رحيل بريطانيا العسكري في عام ١٩٧١م، وعلى الرغم من وجود هذه التطورات إلا أنها لم تدفع الولايات المتحدة إلى الكثير من الاهتمام في منطقة الخليج، أو وضعها في مقدمة أولوياتها . (١)

وبحلول نهاية عام ١٩٧٣م، أصبح الخليج العربي مجال اهتمام كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى الثروة النفطية للمنطقة والنفوذ السياسي الناتج عنها في سوق البيع العالمي للنفط ، وكما أصبحت علاقات الولايات المتحدة وثيقة مع معظم دول الخليج وقد تضررت هذه العلاقة مع بعض الدول بسبب الحظر النفطي في أكتوبر ١٩٧٣م، الا أن اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وجنوب آسيا بالكونجرس عقدت خمس جلسات استماع إضافية في عام ١٩٧٣م حول الحلول للمشاكل الحاسمة لسياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي، وتم حل مشكلة رفع الحظر النفطي(*) المفروض فى أكتوبر عام ١٩٧٣م كذلك تم العمل على إنهاء التخفيضات في الإنتاج . (٢)

وفي عام ١٩٧٤م، أصبح الخليج مصدراً رئيسياً للقلق تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويعود ذلك إلى الحظر النفطي والذي قد فرض على الولايات المتحدة في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م في الشرق الأوسط، كذلك زيادة أسعار النفط بمقدار خمسة أضعاف، وازدهار تجارة الأسلحة في جميع أنحاء الخليج، وتدفق كميات هائلة من الأموال إلى المنطقة، وما نتج عن ذلك من قوة اقتصادية وسياسية وهيبة الدول والقادة الذين تلقوا الاهتمام نسبيًا، وقد ساعدت كل هذه العوامل في دفع الخليج إلى مركز الصدارة في السياسة الخارجية الأمريكية. (٣)

أما في عام ١٩٧٥م فقد مثل الخليج أيضا فيه قلقاً للولايات المتحدة، ويعود ذلك إلى المستوى المتصاعد لمبيعات الأسلحة إلى دول الخليج، ومن الواضح في هذا العام أن الولايات المتحدة هي من أهم الدول التى تقدم أسلحة وخدمات عسكرية لدول الخليج، فقد بلغت نسبة العقود المبرمة في دول الخليج إلى ٦٠ في المائة من المبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم . (٤)

المحور الثاني : دول الخليج والأسلحة الأمريكية:

أولا : السعودية :

برز الاهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية منذ الأربعينيات من القرن العشرين، وقد زاد هذا الاهتمام في اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م نتيجة لحظر الدول المصدرة للنفط – وعلى رأسها السعودية – إلى الدول الداعمة للكيان الصهيوني، وقد لفت الدور السعودي المهم في هذا الأمر انتباه صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الذين اعتبروا أن المملكة ليست كغيرها من البلدان الخليجية ورأوا أن صداقتها أمر حيوي للأمن القومي الأمريكي (٥)

كان التطور الكبير في العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والسعودية، والذي كان السبب الأساس فيه هو تدعيم الأمن السعودي، وحاجة السعودية المستمرة إلى الدعم الأمريكي أدى إلى تطورات مهمة في العلاقات بين الطرفين على أصعدة مختلفة أخرى بما فيها الاقتصادي والتعليمي، فقد رأت المملكة العربية السعودية أنها بحاجة إلى الدعم والمشورة الأمريكية في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتحديثية بكافة أشكالها، وكان للبعثات الأمريكية والزيارات التي يقوم بها رجال الأعمال الأمريكان الرأي الأول والأخير في إقامة أي مشروع تنموي في السعودية، كما أن سلعة التصدير الأساسية في السعودية (النفط ومشتقاته) تصدر معظمها إلى الولايات المتحدة، فمثلاً ازدادت الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة من ٥٤٥ مليون دولار في عام ١٩٧٣م إلى ١٧٨٦ مليون دولار عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت إلى ٢٩٨٧ مليون دولار في عام١٩٧٥، وُتبين هذه الأرقام مدى حاجة السعودية إلى الولايات المتحدة على اعتبار أنها " العميل الرئيس " لشراء النفط السعودي، وفي مجال القيام بعمليات التنمية في السعودية فإن الشركات الأمريكية كان لها حصة الأسد في القيام بهذه المشاريع، حيث يعمل في السعودية عدد من الشركات وعلى مختلف الأصعدة منها العسكري ومنها الاقتصادي ومنها الخدمي . (٦)

أما العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية هي ليس تطورًا جديدًا ولا هو استجابة متسرعة أو مرتجلة لأزمة الطاقة أو الأحداث الأخيرة، على العكس من ذلك، تعود العلاقات الأمريكية الأمنية مع السعودية إلى أيام الحرب العالمية الثانية، فقد تم إرسال مهمة عسكرية لأول مرة إلى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٤٣م وذلك لتحديد المتطلبات السعودية من المعدات العسكرية والتدريب . (٧)

أما عن رغبة السعودية بتذويدها بالأسلحة فيعود ذلك إلى المخاوف السعودية من الإمداد المتزايد بالأسلحة السوفيتية إلى جنوب اليمن والعراق، ففي جنوب اليمن كثف السوفييت شحناتهم من الأسلحة المتطورة والطائرات، كما ينظر السعوديون إلى النظام " الثوري " في عدن على أنه يمثل تهديدًا لليمن الشمالي، الذي هو واقعياً أعزل ويعتمد إلى حد كبير على المملكة العربية السعودية

للمساعدة في الحفاظ على أمنه، كذلك قلق المملكة العربية السعودية من التهديد من العراق، الذي لديه قوة عسكرية كبيرة مجهزة بمعدات سوفياتية . (٨)

كما أن المملكة العربية السعودية قلقة للغاية بشأن أمنها، فهي تغطي مساحة شاسعة من الأرض وهي ذات كثافة سكانية منخفضة، حيث يبلغ تعداد القوات العسكرية وشبه العسكرية حوالي ٨٠ ألفًا فقط، والمملكة العربية السعودية لديها الكثير من الحماية، ولكنها قليلة نسبيًا لحمايتها. (٩)

وقد برر السعوديين الحاجة إلى الحاجة إلى طائرات جوية طويلة المدى لحماية الامتداد الواسع للمملكة ولتجنب بناء المزيد من القواعد الجوية التي من شأنها أن تتطلب فقط طائرات ذات مدى أقصر، وحتى مع اقتناء طائرات F-٥، لا يمكنهم توفير تغطية مرضية لجميع أجزاء الأراضي السعودية. (١٠)

وتغطي برامج الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية مجموعة واسعة إلى حد كبير فقد اشترت السعودية المقاتلات النفاثة من طراز F – ٥ لتحل محل الطائرات القديمة وتم الاتفاق من حيث المبدأ على بيع السعوديين عددًا محدودًا من طائرات F – ٤، ومنذ أوائل عام ١٩٧٢م تم مساعدة السعوديين في سياق برنامج طويل المدى، لتوسيع أسطولهم البحري الصغير بإضافة ١٩ سفينة صغيرة، وبناء مواقع ساحلية، والتدريب، ونتيجة لمذكرة التفاهم المبرمة في مارس ١٩٧٣، بدأ برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي (قوة أمن داخلي) في مراحله الأولى، كما قامت الشركات الأمريكية بالمساعدة في تحسين قدرات الدفاع الجوي للمملكة العربية السعودية، كما قامت بعثة التدريب العسكري الأمريكية (USM) في المملكة العربية السعودية بإدارة برامج التعاون العسكري والإشراف عليها، بشكل عام، وتساعد وتقدم المشورة لوزارة الدفاع والطيران السعودية فيما يتعلق بالخطط والتنظيم والتدريب المحدد، من خلال ١٢٥ فردًا عسكريًا أمريكيًا، كما وفرت الحكومة الأمريكية أيضًا من خلال سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي، خدمات إدارة الهندسة والبناء وبناء مرافق معينة للقوات العسكرية السعودية، كما كان في المملكة العربية السعودية ما يقرب من ١٠٠ من المهندسين المدنيين والعسكريين، وحوالي ٣٠ فردًا مدنيًا وعسكريًا في القوات الجوية الأمريكية فيما يتعلق ببرنامج F-٥، كما تقدم هذه البرامج المتنوعة دعماً للمساهمة السعودية في الأمن الجماعي في الخليج. كما أنهم يظهرون للسعوديين بطريقة ملموسة للغاية القلق الأمريكي على أمن المملكة العربية السعودية. (١١)

وفي عام ١٩٧٤م فقد بذلت السعودية جهدا ملحوظا لتحديث القوات المسلحة السعودية وتزويدها بأنظمة سلاح حديثة ومتطورة، وكان الاهتمام موجها إلى تحديث سلاح الجو السعودي وأجهزة الدفاع الجوي للمملكة، وفي هذا الإطار أبرمت المملكة صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة تتضمن ٣٠ مقاتلة أمريكية الصنع من نوع اف ٥ اي (F-٥ E)، و٢٠ طائرة تدريب مقاتلة من نوع

ف-٥ ب (F-٥ B) بمقعدين، كما تضمنت الصفقة أجهزة آلية لفحص الطائرات، ووحدات تدريب متحركة، وقطع غيار، كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية صفقة أخرى مع المملكة العربية السعودية لتزوديها بنظام صواريخ هوك المحسن المضاد للطائرات، وبلغت قيمة الصفقة نحو ٢٦٠ مليون دولار. (١٢)

أما في عام ١٩٧٥م فتم توريد الأسلحة الرئيسة التالية من قبل الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية : وهى طائرات البضائع: C-١٢٣ ؛ وطائرات مقاتلة: إف -٨٦، إف -٥ ؛ وأنواع مختلفة من السفن الحربية، وزوارق دورية، وزوارق إنزال متنوعة ومراكب دعم، والمركبات القتالية والمدفعية، وناقلات الجند المدرعة، والدبابات والمدفعية من أنواع متفاوتة، والصواريخ – صواريخ جو – جو. صواريخ مضادة للدبابات، ومعدات دعم الصواريخ. كما تكونت شحنات الجيش الأمريكي في السنة المالية ١٩٧٥م من شحنات إضافية من المواد الرئيسة معظمها موجود بالفعل في المخزون السعودي مثل F-٥ بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة. (١٣)

كما تمتعت وزارة الدفاع الأمريكية بعلاقات دفاعية بالسعودية طويلة الأمد، وحققت رقما قياسيا يحظى بثقة واحترام السعوديين، فمنذ عام ١٩٥٠م بلغ إجمالي مبيعات الأمريكية حوالي ٢.٤ مليار دولار، بما في ذلك حوالي ١.١ مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية ١٩٧٥. كذلك برامج مبيعات كبيرة في العديد من القطاعات العسكرية، والحرس الوطني في محاولة من الولايات المتحدة للمساعدة في تحديث قواتهم، كما شملت البرامج الرئيسية طائرات C-١٣٠ و F-٥؛ صواريخ هوك، وتدريب الحرس الوطني السعودي (قوة أمن داخلي) وبرنامج التوسع البحري السعودي الذي يدعو إلى إضافة عدد من السفن وبناء المنشآت الساحلية والتدريب السعودي عليها كذلك التدريب على برامج الأسلحة والذخائر، كما أن السعودية لديها ما يقرب من ٢١٥ فردًا معظمهم عسكريون من الولايات المتحدة وذلك لدعم هذه البرامج، كما توفر الحكومة الأمريكية أيضًا خدمات إدارة الهندسة والبناء لتصميم وبناء مرافق معينة للقوات العسكرية السعودية من خلال سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي، كما أن في السعودية ما يقرب من ١٥٠ من فيلق المهندسين، معظمهم من المدنيين، يخدمون في المملكة العربية السعودية. (١٤)

وتأتى أهم صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على النحو التالي : في عام ١٩٧٣م، وقعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية عقودًا بقيمة ٨٤ مليون دولار، وفي عام ١٩٧٤م، وصل المجموع إلى ٥٨٨ مليون دولار وفي عام ١٩٧٥م تجاوزت ١.٢ مليار دولار، كما تحصلت المملكة العربية السعودية على العناصر الرئيسة التالية: نظام صواريخ هوك أرض – جو المحسن، و ٩٠ طائرة مقاتلة من طراز F-٥، وطائرة نقل C-١٣٠، و ٢٥٠ دبابة M-٦٠، وصواريخ TOW المضادة للدبابات، وناقلات الجنود المدرعة.، وصواريخ مافيريك

Maverick جو – أرض وصواريخ جو، وغالبًا كانت المملكة العربية السعودية مهتمة بالحصول على طائرات F–١٥ و ٤٤٠ مروحية، مقابل ٣ مليارات دولار . (١٥)

كما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية برنامجًا طويل الأجل للتدريب على الأسلحة ولإعداد البنية التحتية اللوجستية للجيش السعودي، وتم تنفيذ هذا البرنامج مباشرة من قبل الإدارة وكذلك من خلال الشركات المدنية كذلك تدريب وتعليم وتجهيز الحرس الوطني السعودي، كما قدمت الولايات المتحدة قدرًا كبيرًا من المساعدة في مجالات المشورة والتعليمات العسكرية في مجموعة واسعة من الموضوعات، وأرسلت ٢٣٠٠ خبير عسكري أمريكي في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى ذلك، يعمل عدد كبير من الخبراء المدنيين من الولايات المتحدة لصالح الشركات الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية في مشاريع عسكرية، وقدرت لجنة القوات المسلحة في الكونجرس أنه في غضون خمس سنوات، سيكون هناك ٣٥٠٠٠ من الخبراء يدربون السعوديين في موضوعات عسكرية أو اقتصادية، كما يوجد مئات من المتدربين السعوديين في الولايات المتحدة يتعلمون كيفية القيام بتشغيل أنظمة الأسلحة التي تمتلكها بلادهم. (١٦)

ويتضح مما سبق أن المملكة العربية السعودية أخذت تفكر في مسألة التزود بالأسلحة الدفاعية وذلك لمخاوفها من الإمداد المتزايد بالأسلحة السوفيتية إلى جنوب اليمن والعراق كذلك فالسعودية تغطي مساحة شاسعة وتحتاج الى المزيد من الأسلحة لتأمين هذه المساحة الشاسعة، فبدأت بعقد صفقات دفاعية متنوعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومما شجع الولايات المتحدة لعقد هذه الصفقات هو تمتع السعودية بالثروة النفطية والتى تغطى تكاليف هذه الصفقات وتحقق الولايات المتحدة من ورائها مكاسب طائلة، كذلك خوف الولايات المتحدة من التغلغل السوفيتي وبسط نفوذها في المنطقة .

ثانيا : إيران :

يرجع التاريخ الفعلي للاهتمام والنفوذ الأمريكي في إيران إلى عام ١٩٥٣م عندما قامت إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور"١٩٥٣– ١٩٦١م " بالموافقة على خطة بريطانية " عملية أجاكس operation Ajax " (١٧) لإسقاط رئيس الوزراء الإيراني ذى التوجهات القومية " محمد مصدق "١٩٥١–١٩٥٣م " الذي أصدر قرارا بتأميم قطاع النفط، وأعلن قطع العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا في ذلك الوقت، فقد قامت عناصر من وكالة المخابرات الأمريكية CIA بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية بمساندة الانقلاب الذي أطاح بمصدق وأعاد الشاه " محمد رضا بهلوي " ١٩٤١– ١٩٧٩م إلى العرش ، وقد زاد النفوذ الأمريكي في إيران منذ الإطاحة بحكم مصدق، وشهدت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين طوال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحا وتفاهما كبيرين، وقام كل من الرئيس الأمريكي أيزنهاور ونيكسون وكارتر بزيارة

إيران أعوام ١٩٥٩، ١٩٧٢، ١٩٧٧ م على التوالي، كما قام وزراء خارجية الولايات المتحدة بعدد كبير من الزيارات لطهران طوال تلك العقود الثلاثة، وظل شاه إيران طوال تلك الفترة أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة، حتى أطلق عليه لقب " شرطي أمريكا الأول في المنطقة " (١٨)

أما عن رغبة إيران بتذويدها بالأسلحة فيعود ذلك إلى مخاوف الشاه والتى تتمثل في أن إيران لها حدود كبيرة بينها وبين الاتحاد السوفيتي، والخوف من توسع نفوذ الاتحاد السوفيتى في المنطقة، والعلاقة الوثيقة جدا بين الاتحاد السوفيتى وسوريا حيث عمل السوفييت على ترسيخ موقعهم وإمدادهم بالمعدات، كذلك العلاقة الوثيقة بين الاتحاد السوفيتي والعراق، والمعاهدات العسكرية بينهم، كذلك خلافات في وجهات النظر بين الكويت والعراق حول الحدود، والنشاط السوفيتى في الصومال وإمدادها بالدعم العسكري، ومساحة إيران الواسعة والتى تتطلب كثيراً من القوات والمعدات العسكرية بكافة أنواعها لتأمينها، كل ذلك جعل القيادة في إيران تتجه إلى ضرورة الحاجة إلى تطوير وتعزيز وتعميق قدراتهم الدفاعية، وذلك لحماية حدودهم، والتفكير في كيفية الدفاع عن نفسها في حالة نشوب صراع عالمي أو محلي، ولصد أي عدوان . (١٩)

ولقد تطورت علاقة توريد الأسلحة الأمريكية لإيران فقد تلقت إيران ٨٣٧ مليون دولار في شكل منحة عسكرية أمريكية من السنة المالية ١٩٥٠م إلى السنة المالية ١٩٧٢م. وابتداءً من السنة المالية ١٩٦٥ وحتى السنة المالية ١٩٧٣م اشترت إيران أيضًا ما يقرب من ٣.٧ مليار دولار من المعدات العسكرية والتدريب من الولايات المتحدة، وقد بلغ إجمالي المشتريات للسنة المالية ١٩٧٣ حوالي ١.٩ مليار دولار، وقد واصلت الحكومة في عام ١٩٧٣ م الإيرانية تحديث قواتها المسلحة على أساس طويل الأجل، وذلك لتلبية متطلباتها الدفاعية بشكل جيد، كما استجابت الولايات المتحدة لطلب من الحكومة الإيرانية، وتم الاتفاق على إرسال موظفين فنيين عسكريين أمريكيين إلى إيران لتقديم المشورة والمساعدة بشأن المعدات العسكرية التي اشترتها إيران من الولايات المتحدة، وتم توفير هذه الخدمة على أساس المبيعات، وتم تنظيم هؤلاء الأفراد في فرق ميدانية للمساعدة الفنية،، وقد وصل العدد إلى ذروته في أوائل عام ١٩٧٤م حتى بلغ ٥٠٠ موظف، مقسمين إلى فرق تدريبية. (٢٠)

وفي سنة ١٩٧٤م، قدم الإيرانيون طلبات إلى الحكومة الأمريكية بحوالي ٣.٥ مليار دولار ، وتستند متطلبات إيران العسكرية إلى اهتمام إيران بتأمين حدودها الشمالية مع الاتحاد السوفيتي وحدودها الغربية مع العراق، وعلى الرغم من أن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودية إلا أن إيران تشعر بأنه يجب عليها التفكير في كيفية الدفاع عن نفسها في حالة نشوب صراع عالمي أو محلي كما تشعر إيران بضرورة الاستعداد لردع أي اعتداء من جانب العراق وفي حالة فشل الردع تدافع عن مجالها الجوي وأرضها. (٢١)

وفي مطلع هذا العام وقعت إيران اتفاقا مع الولايات المتحدة لشراء ٣٠ مقاتلة من نوع ف – ١٤، على أن يبدأ تسليمها في مطلع سنة ١٩٧٦م، وينتهى في مارس ١٩٧٧م، وقد بلغت قيمة هذه الصفقة ٩٠٠ مليون دولار، وبلغ إجمالي ما اشترته إيران منها ٨٠ طائرة، وتعتبر طائرة ف– ١٤ من أفضل الطائرات المقاتلة في العالم، ولها جوانح متحركة، وتستطيع الاشتباك مع ٦ أهداف جوية مختلفة في نفس اللحظة، وقد تضمنت هذه الصفقة أيضا ١٥٠ صاروخا جو جو من نوع فينيكس، كما أن المدى الأقصى لصواريخ فينيكس يزيد على ١٦٠ كم، كما حصلت إيران على ٢٦١ طائرة مقاتلة من نوع فانتوم، وفي هذا العام أيضا حصلت إيران على طائرات الهليكوبتر من نوع أهـ – أج وقد صممت هذه الطائرات لتكون طائرات مسلحة، وقادرة على إطلاق صواريخ مضادة للدبابات، وتم تزويد هذه الطائرات بصواريخ تاو الأمريكية الصنع المضادة للدبابات، كذلك طائرات الهليكوبتر من نوع ب– ٢١٤ أ، وهى مخصصة لنقل الجنود، إذ أنها تستطيع حمل ١٦ جنديا، بالإضافة لطيارها، وقد بلغ إجمالي عدد الطائرات الهليكوبتر التي اشترتها إيران من الولايات المتحدة ٢٨٧ طائرة . (٢٢)

أما بالنسبة لتسليح الطائرات، فقد اشترت إيران من الولايات المتحدة صواريخ جوـ أرض من نوع " مافريك "، موجهة بواسطة التلفزيون، كما حصل سلاح الجو الإيراني من الولايات المتحدة على قنابل للطائرات موجهة بأشعة الليزر، كما وقعت إيران اتفاقا مع الحكومة الأمريكية لشراء كتائب من نظام صواريخ هوك المحسن، كما طلبت إيران من الحكومة الأمريكية العمل كمنسق لتحديث شبكة الدفاع الجوي الإيرانية، وأبدت رغبتها في أن تحصر العروض في عدد من الشركات الأمريكية المتخصصة، وأطلق على مشروع التحديث اسم برنس كروان، وتم تنفيذه بواسطة قسم الأجهزة الألكترونية في سلاح الجو الأمريكي . كما قررت إيران إنشاء مركز للحرب الألكترونية لتدريب طياريها على أساليب مواجهة الدفاعات الجوية السوفيتية الحديثة، وتقرر أن يتم الحصول على الأجهزة لهذا المركز من سلاح الجو الأمريكي . كما بدأ سلاح الجو الأمريكي البحث في الحصول على عقود لتصميم وربط النظام في المركز الإيراني، الذي يستطيع أن يخلق جوا كهرومغناطسيا لتدريب الطيارين الإيرانيين على مواجهة أجهزة الدفاع الجوي الحديثة . (٢٣)

أما في عام ١٩٧٥م، فقد أنفقت إيران ما يقرب من ٢٨٪ من إجمالي ميزانيتها على الدفاع (٢٤)، وقد رحبت الولايات المتحدة بتولي إيران مسؤوليات أمنية أكبر، وقد تم الاتفاق على بيعها كمية كبيرة من العتاد الدفاعي، خاصة الطائرات والطائرات البحرية، ورأت الولايات المتحدة أن التقدم الذي أحرزته إيران في تحسين قدرتها العسكرية قد منح إيران رادعًا موثوقًا به، ومكنها من لعب دور أكثر نشاطًا في حماية طرق التجارة الحيوية في الخليج (٢٥) .

كما تم توفير الأسلحة الرئيسية التالية من قبل الولايات المتحدة لإيران والتى تتمثل في : طائرات الشحن من نوع : C-٤٧ و C-١٣٠. والطائرات المقاتلة من نوع : F-٨٤ و F-٨٦ و F-٤ و F-٥، وطائرات الهليكوبتر المروحية، ومدربين متنوعين، وطائرات خدمات، ومعدات دعم، أما بالنسبة للقوات البحرية فقد وفرت الولايات المتحدة السفن، ومدمرات بحرية، وفرقاطات دورية، وزوارق حربية، ومراكب إنزال ودعم متنوعة، أما القوات البرية فتم تزويد إيران " بالمركبات القتالية والمدفعية، وناقلات الجند المدرعة، والدبابات، والصواريخ، وصواريخ الدفاع الجوي صواريخ جو – جو، وصواريخ مضادة للدبابات ومعدات دعم الصواريخ، كما تكونت شحنات الجيش الأمريكي في السنة المالية ١٩٧٥ من شحنات إضافية من المواد الرئيسية والتي يوجد معظمها بالفعل في المخزون الإيراني مثل F-٤ و F-٥، بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة والذخيرة [٢٦]، كما بلغ في هذا العام عدد المدربين في إيران إلى ٩٠٠ مدرب يقومون بأعمال تدريبية واستشارية في كافة المجالات العسكرية الخاصة بأنظمة الطائرات، والمدمرات، والاتصالات، والدفاع الجوي . [٢٧]

وبذلك نخلص إلى أن رغبة إيران بتذويدها بالأسلحة يعود إلى مخاوف الشاه من توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي، كذلك مساحة إيران الواسعة والتى تتطلب كثيراً من القوات والمعدات العسكرية بكافة أنواعها لتأمينها، فبدأت بعقد صفقات دفاعية متنوعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استجابت الولايات المتحدة لطلبات إيران من التزود بالأسلحة المختلفة، وإمدادها بأطقم تدريبية في العديد من قطاعات الدفاع .

ثالثا : الكويت:

الكويت دولة صغيرة في المساحة وعدد السكان، ولديها تاريخ قصير نسبيا، وعلى الرغم من ذلك جذب موقعها الاستراتيجي القوى الدولية التي تنافست للسيطرة عليها فتمكنت بريطانيا في النهاية من بسط نفوذها من خلال معاهدة الحماية التي وقعتها مع مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥م) سنة ١٨٩٩م، وقد أصبحت الكويت بموجبها محمية بريطانية، وكما هو معروف فقد سلبت الاتفاقية حق الكويت في إدارة شؤونها الدولية وعلاقتها الخارجية، واستمرت هذه الحالة إلى أن حصلت الكويت على استقلالها سنة ١٩٦١، وأصبحت تتمتع بحق ممارسة سيادتها الخارجية ومن ثم بناء علاقاتها الدولية . [٢٨] ومن ثم علاقتها بالولايات المتحدة والتى قامت بافتتاح قنصلية أمريكية في الكويت في أكتوبر ١٩٥١، وتم رفعها إلى سفارة عند استقلال الكويت عن بريطانيا عام ١٩٦١م، وتوالت التعاملات [٢٩] ، كذلك تواجد البترول بكميات تجارية هائلة مشجعة لأي دولة من الدول الكبرى التعامل مع الكويت، وخصوصا الولايات المتحدة والشركات التابعة لها والتى كان لها نصيبٌ كبيرٌ من أسهم البترول . [٣٠]

أما عن أسباب مساعدة الولايات المتحدة للكويت في دفاعاتها العسكرية فيعود ذلك لعدة أسباب لعل أهمها : التهديد العسكري الفعلي من العراق، وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في الكويت، و ضمان استمرار قدرة الكويت على أن تظل موردًا رئيسًا للنفط في العالم، كما تدرك الولايات المتحدة أن الكويت لن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها في مواجهة غزو واسع النطاق من قبل قوة خارجية، فإن الكويت لديها القدرة على بناء قوة كبيرة بما يكفي لصد بضعة أيام حتى تأتي المساعدة من الآخرين، وعلى الرغم من أن الكويت على عكس إيران والمملكة العربية السعودية، ليس لديها المسؤوليات الأمنية الإقليمية، إلا أن الولايات المتحدة قد شجعت الكويت على العمل بشكل وثيق مع المملكة العربية السعودية وإيران، والحصول على معدات عسكرية أمريكية مماثلة لتلك الموجودة في المملكة العربية السعودية وإيران . (٣١)

وفي يناير ١٩٧١م، أصبحت الكويت مؤهلة للمبيعات العسكرية الأجنبية، بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية في ١٧ يناير ١٩٧١، وذلك بعد انتهاء الالتزام الدفاعي البريطاني في عام ١٩٧١م ، وعزمت الكويت على أنها ستعزز دفاعاتها العسكرية وستتطلع إلى الولايات المتحدة لمساعدتها، وطلبت منها إجراء تحليل متعمق لمتطلباتها الدفاعية، ووصل فريق المسح التابع لوزارة الدفاع الأمريكي في فبراير ١٩٧٢، وفي أبريل ١٩٧٣م استجابت الولايات المتحدة لطلب الكويت، لتقديم برنامج شامل بناءً على تقرير المسح بالإضافة إلى حاجة حكومة الكويت للمركبات الجديدة والدبابات بسرعة كبيرة . وفي أوائل مايو ١٩٧٣، استجابت الولايات المتحدة لطلب الكويت، وعرضت على الكويت مقاتلات من طراز F-٨ – F وهي طائرة مستخدمة يمكن توفيرها في غضون ٦ أشهر ولكن يمكن استخدامها بشكل فعال لمدة ٣ أو ٤ سنوات أخرى فقط، كما رغبت الكويت في طائرة مثل F – ٤ ولم يقدم أي رد محدد على طلب الكويتيين من F – ٤. في هذا العام وأصبحت هذه المسألة قيد الدراسة في حكومة الولايات المتحدة. (٣٢)

وقد زادت الصادرات الأمريكية إلى الكويت من ٨٤ مليون دولار في عام ١٩٧١م إلى ١١١ مليون دولار في عام ١٩٧٢ م، وسارت بنفس المعدل فى عام ١٩٧٣م . كما فازت الشركات الأمريكية بحصة كبيرة من عقود في الكويت . (٣٣)

وفي يوليو ١٩٧٣ وافق البرلمان الكويتي على إنفاق ١.٤ مليار دولار لهذا التحديث على مدى ٧ سنوات، وتم تقسيم جزء المعدات من هذا المبلغ بين الولايات المتحدة، والمعدات البريطانية والفرنسية، وفى هذا التقرير دليل على أن الكويتيين انتقائيون للغاية في اختيارهم للمعدات لضمان هيكل القوة الذي يلبي متطلباتهم وفي نفس الوقت يحافظ على التوازن السياسي الذي يرغبون فيه، كما وقعت الكويت عقودًا مع حكومة الولايات المتحدة بحوالي ٣٠ مليون دولار تغطي الشاحنات وسيارات الجيب والمعدات الهندسية والمقطورات والتدريب على اللغة الإنجليزية لـ ١٠٠ طالب

وطيار، كما وقع الكويتيون عقدًا مع الولايات المتحدة لشراء رادارين وأشاروا إلى اهتمامهم بأنظمة الدفاع الجوي المتطورة، ولم تحاول الإدارة الأمريكية الضغط على الكويتيين لتبني الأنظمة الأمريكية لبرنامج التحديث الخاص بهم، وذلك أملا في أن يؤدي هذا الموقف الأمريكي المتجاوب إلى توليد الثقة والاحترام بين الكويتيين. (٣٤)

وفي عام ١٩٧٤م كان معظم جهد التسلح الكويتي موجها نحو تعزيز سلاح الجو، وتزويده بأنواع جديدة من الطائرات، وطلبت الكويت من الولايات المتحدة تزويدها بمعلومات عن ثمن وإمكانية الحصول على ٢٤ مقاتلة من نوع E–f– ٥ ومقاتلتين للتدريب من نوع B–F–٥، كما دخلت الكويت مفاوضات مع الولايات المتحدة لشراء أجهزة رادار، وصواريخ مضادة للطائرات، وقد عرضت الولايات المتحدة على الكويت أيضا دبابات وشاحنات عسكرية ومعدات أخري، وبيع جهاز هوك محسن مع أجهزة الرادار التابعة لها، بثمن يبلغ نحو ٤٢ مليون جنيه إسترليني. (٣٥)

أما عام ١٩٧٥م فقد تألفت إمدادات المواد الدفاعية والخدمات الدفاعية بشكل أساسي من المركبات العسكرية والتدريب (٣٦)، كما شملت أيضا الطائرات A–٤ ، ونظام الدفاع الجوي هوك المحسن، وإمداد الكويت بمجموعة استشارية دفاعية مكونة من ثلاثة أفراد وتم زيادة العدد إلى ستة رجال إضافيين، بالإضافة إلى فريقين خاصين من أربعة أفراد للمساعدة في مسائل الدفاع الجوي والإمداد والخدمات اللوجستية. (٣٧)

كما تعاقدت الكويت على شراء عدد من صواريخ الدفاع الجوي من طراز هوك وطائرات A–٤ وصواريخ تاو المضادة للدبابات، وتم شراء هذه الصواريخ بهدف تعزيز دفاعها من أجل الحصول على القوة الكافية لإبطاء المعتدي لفترة كافية حتى تتمكن القوات الإقليمية الصديقة أو الدبلوماسية من مساعدتها وإنهاء القتال. (٣٨)

كما ارتفعت قيمة مبيعات الولايات المتحدة للكويت من ١٨ مليون دولار في عام ١٩٧٤م إلى ٣٦٦ مليون دولار في عام ١٩٧٥م ويعود ذلك إلى حصول الكويت في هذا العام إلى ٣٦ طائرة سكاي هوك، و ٥٠ صاروخًا محسنًا من طراز هوك أرض–جو، وصواريخ سايدويندر جو–جو، وصواريخ تاو، وصواريخ مضادة للدبابات، كما اهتمت الكويت بالحصول على ١٦٠ دبابة M– ٦٠. (٣٩)

ونخلص مما سبق أن أسباب مساعدة الولايات المتحدة للكويت في دفاعاتها العسكرية فيعود ذلك لعدة أسباب لعل أهمها : التهديد العسكري الفعلي من العراق، وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في الكويت، و ضمان استمرار قدرة الكويت على أن تظل موردًا رئيسيًا للنفط في العالم، وفي يناير ١٩٧١م أصبحت الكويت مؤهلة للمبيعات العسكرية الأجنبية بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية، وذلك بعد انتهاء الالتزام الدفاعي البريطاني في عام ١٩٧١م ، وعزمت الكويت

أنها ستعزز دفاعاتها العسكرية وستتطلع إلى الولايات المتحدة لمساعدتها، وطلبت منها إجراء تحليل متعمق لمتطلباتها الدفاعية، وقد استجابت الولايات المتحدة لطلب الكويت، وكانت الكويت في الفترة الأولى دائمة في مفاوضات دون الحصول على أسلحة وبمرور الوقت زودت الولايات المتحدة الكويت بالعديد من الأنظمة الدفاعية والأسلحة .

أما **باقي دول الخليج** مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، فقد كان هناك تمييز في سياسية الولايات المتحدة فهي تختلف معهم عن السياسة تجاه المملكة العربية السعودية وإيران والكويت، فالنسبة للحالة الثانية فقد كانت تعتقد الولايات المتحدة تهديدًا أو تهديدات أمنية خارجية تحدد متطلباتهم العسكرية وتبرر جهودها لمساعدتهم على تلبية تلك المتطلبات، سواء لتوفير أمنهم وتمكينهم من التعاون عسكريًا للحفاظ على السلام، وتحقيق استقرار في الخليج ويكون خاليا من التدخلات الخارجية، أما الحالة الأولى وهى خاصة بباقي دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان فكانت الولايات المتحدة ترى أن الحاجة الأساسية هي مساعدتهم على تعزيز قدراتهم الأمنية الداخلية لذلك، فالولايات المتحدة كانت على استعداد لبيع هذه الدول كمية محدودة من الأسلحة التي من شأنها تعزيز أمنها الداخلي ولن تقوض استقرار المنطقة أو تقوض الدور المهم الذي لا يزال البريطانيون يلعبونه في المنطقة، وكانت علاقات باقي دول الخليج العسكرية مع الولايات المتحدة على النحو التالي(٤٠) :

رابعا : الإمارات العربية المتحدة :

الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تتكون من عدة مشايخ وهى أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، ورأس الخيمة، وفي ٢يناير ١٩٧٣م، أصبحت الإمارات العربية المتحدة مؤهلة للمبيعات العسكرية الخارجية، وذلك بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية، وفي يناير ١٩٧٣م، تم بيع طائرتي هليكوبتر من طراز جت رينجر إلى دبي على أساس تجاري، وفي أوائل عام ١٩٧٤، تم بيع طرازٍ واحدٍ B٢٠٦ واثنين من طراز ٢٠٥ طائرات هليكوبتر، على أساس تجاري أيضًا، أما أبو ظبى فقد باعت شركة لوكهيد طائرتين من طراز C– ١٣٠ في أغسطس ١٩٧٣م على أساس تجاري ، كما اشترت أبو ظبي طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر من فرنسا وسيارات مصفحة من الأردن. وقد أعربت مؤخرًا عن اهتمامها بشراء ٣٠ ناقلة جند مدرعة مرخصة من الولايات المتحدة. (٤١)

وقد نمت صادرات الولايات المتحدة إلى الإمارات بما يقدر بنحو ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧١م إلى ٦٩ مليون دولار في عام ١٩٧٢م، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت في عام ١٩٧٣م إلى ١٠٠ مليون دولار (٤٢) ، وفى سنة ١٩٧٤م اشترت أبو ظبى ١٨ طائرة من نوع ميراج ٣ إي، بينها ٦ طائرات

ميراج للتدريب بمقعدين، وسيتم تسليح هذه الطائرات بصواريخ مارتيل أ. س الموجهة من الجو إلى الأرض، والتى تستخدم خصيصا لضرب محطات الرادار الأرضية . (٤٣)

وكانت الشركات الأمريكية نشطة بشكل متزايد لا سيما في مبيعات الخدمات فقد تعاقدت شركة هندسية رائدة في الولايات المتحدة على إنشاء مصفاة نفط بقيمة ٣٦٧ مليون دولار وقد تعاقدت شركة أخرى لبناء مصنعًا للغاز البتروليوم المسال بقيمة ٣٠٠ مليون دولار كما حصلت شركة معمارية أمريكية على عقد لتصميم والإشراف على بناء مستشفى بقيمة ٦٥ مليون دولار في أبو ظبي، وكل هذه الأنشطة لن تفيد فقط من مدفوعات الخدمات الفعلية، ولكن أيضًا من مبيعات المعدات والإمدادات المرتبطة بهذه المشاريع، وكان هناك توقع بنمو الصادرات الأمريكية إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٥٪ سنويًا. (٤٤) أما في عام ١٩٧٥م، فقد كان النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة من نصيب كلٍ من فرنسا وبريطانيا . (٤٥)

ومما سبق يتضح أن الإمارات العربية لكل إمارة أسلحتها الخاصة وفي بداية الأمر كانت الصفقات مع الولايات المتحدة تجارية ومن ثم تحول الأمر إلى الصفقات العسكرية، وكان للشركات الأمريكية نصيبا كبيرا في العديد من الصفقات المختلفة في شتى القطاعات، كما كانت أغلب صفقات أسلحة الإمارات من بريطانيا وفرنسا .

خامسا: قطر :

كانت المملكة المتحدة مسؤولة عن الدفاع عن قطر حتى عام ١٩٧١م وقدمت المعدات العسكرية اللازمة لقطر بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة والذخيرة، وسيارات استطلاع وصواريخ أرض جو وطائرات دورية وطائرات نفاثة . (٤٦)

وقد تضاعف إجمالي واردات قطر من عام ١٩٧٠ م إلى عام ١٩٧٢ م لتصل إلى ١٣٨ مليون دولار، وكانت مساهمة الصادرات الأمريكية ١٤ مليون دولار، أو حوالي ١٠ في المائة، وكانت هذه الصادرات عبارة عن مركبات ومعدات حقول النفط وهي المكونات الرئيسية لهذه التجارة، وكان من المتوقع وصول عائدات النفط إلى ٣٧٥ مليون دولار سنويًا بحلول عام ١٩٧٥ م، ويمكن لقطر وقتها أن تتحمل تنفيذ خططها التنموية الطموحة، حيث تتطلب هذه المشاريع ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار في المشاريع الصناعية والبنية التحتية، والعديد من هذه المشاريع قيد التنفيذ. (٤٧)

كما أصبحت قطر مؤهلة للمبيعات العسكرية الخارجية، ولشراء المواد الدفاعية والخدمات الدفاعية وذلك بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية وتعديلاته في يناير ١٩٧٣م، ومع ذلك لم يتم إتمام أي مبيعات مع قطر ولم يتم تلقي أي استفسارات من قطر عن بيانات الأسعار والتوافر أو غيرها من المعلومات، وفي فبراير ١٩٧٤م، طلبت قطر عرض أسعار يغطي بيعًا تجاريًا لـ

٤٠٠ شاحنة عسكرية، ومع ذلك لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن عملية الشراء. [٤٨]، أما في عام ١٩٧٥م، لم تكن هناك أي شحنات عسكرية من قيل الولايات المتحدة الأمريكية لقطر . [٤٩] وبذلك يتضح أن الصفقات الأمريكية لقطر أغلبها تجارية، أما الصفقات العسكرية كانت أغلبها استفسار عن أسعار بعض أنواع الأسلحة، ولم تتم أي صفقات عسكرية حتى عام ١٩٧٥م.

سادسا: سلطنة عمان :

واجهت عمان حرب العصابات في محافظة ظفار [٥٠] في الركن الجنوبي الغربي من البلاد، ولقد قوبلت الطلبات العسكرية العُمانية في هذا الصراع بشكل حصري تقريبًا من قبل البريطانيين ومن موارد إقليمية أخرى، وأصبحت عمان مؤهلة للمبيعات العسكرية الخارجية في يناير ١٩٧٣م، وذلك بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية وقد أعربت حكومة عمان عن اهتمامها بعدد من العناصر العسكرية، مثل السيارات المدرعة والمدفعية وقاذفات القنابل اليدوية ومعدات الاتصالات والألغام، كما حصلت عُمان على خمس طائرات هليكوبتر من طراز ١ – A من شركة Bell الأمريكية، بالإضافة إلى أنها فاوضت للحصول على خمس طائرات هليكوبتر من طراز ٢١٤–B، كما قامت بطلب سبع طائرات هليكوبتر من طراز ٢٠٥–AB وخمس طائرات هليكوبتر ٢٠٥ –A ١ من شركة أغستا Agusta الإيطالية. [٥١]

كما التزمت عمان بجزء كبير من دخلها النفطي السنوي البالغ ١٦٠ مليون دولار لمحاربة عمليات التأمين المستمرة من حركة التمرد، وتستورد ما يقرب من ٥٠ مليون دولار سنويًا، كما تضمنت ميزانية عمان لعام ١٩٧٣م ما قيمته ٨٣ مليون دولار لمشاريع تنموية، وتطلبت هذه المشاريع مشاركة أجنبية، وكان هناك زيادة الطلب من السلطنة على مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية لا سيما السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات ومكيفات الهواء ومنتجات الإلكترونيات الاستهلاكية . [٥٢]

وفي عام١٩٧٤م، بذلت سلطنة عمان جهدا ظاهرا لتعزيز سلاحها الجوي، والدفاع الجوي، وكانت أهم مظاهر هذا النشاط تعاقدها مع بريطانيا لشراء ١٢ طائرة قاصفة من نوع جاكورا بثمن وصل إلى ٨٦ مليون دولار، كما أن السلطنة دخلت في مفاوضات مع بريطانيا لشراء أربع طائرات نفاثة للتدريب والقصف من نوع سترايكماستر، ليبلغ مجموع ما اشترته من هذه الطائرات ٢٤ طائرة فقدت أربعة منها أثناء العمليات العسكرية . [٥٣]

وفي عام ١٩٧٥م تكونت الأسلحة الرئيسة التي تمتلكها عمان من المركبات القتالية والطائرات النفاثة والمروحيات وبعض الزوارق الدورية الصغيرة، كما زودت الولايات المتحدة عُمان بنظام صاروخي مضاد للدبابات، واتضح من خلال الصفقات أن المورد الرئيس لعمان هو بريطانيا . [٥٤]

وبذلك يتضح أن سلطنة عمان قامت بالعديد من الصفقات العسكرية مع الولايات المتحدة في العديد من المجالات وذلك لتعزيز سلاحها الدفاعي، وأيضا لمواجهة حركة التمرد بها، أما عام ١٩٧٥م كان لبريطانيا النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة .

سابعا : البحرين :

كانت المملكة المتحدة حتى عام ١٩٧١م مسؤولة عن الدفاع عن البحرين، وقدمت المعدات العسكرية اللازمة من الأسلحة الصغيرة والذخيرة، وسيارات الكشافة ومدافع الهاون وزوارق الدوريات. (٥٥) وفي عام ١٩٧٢م أرسلت الولايات المتحدة فريقًا إلى البحرين لإجراء فحص أمن ساحلي بناءً على طلبها، وتم تقديم التقرير للبحرينيين في فبراير ١٩٧٣م، وتم الحصول على معظم المعدات الموصي بها في ذلك التقرير. (٥٦)

كما أصبحت البحرين مؤهلة في يناير ١٩٧٣م للشراء من الولايات المتحدة للمواد الدفاعية والخدمات الدفاعية بموجب قانون المبيعات العسكرية الأجنبية، بصيغته المعدلة اعتبارًا من هذا التاريخ، أما عن برامج الإمداد بالأسلحة الأمريكية عام ١٩٧٥م، فلم تكن هناك أي شحنات من قبل الولايات المتحدة لأسلحة رئيسية، ولا يوجد أيضا برنامج منحة المساعدة العسكرية الأمريكية في البحرين. (٥٧)

المحور الثالث: الكونجرس الأمريكي وسياسة بيع الأسلحة :

فقد لعب الكونجرس دورًا أساسيًا فيما يتعلق بمبيعات وصفقات الأسلحة الأمريكية بالنسبة للعديد من مناطق العالم، وتعد مبيعات الأسلحة الأمريكية عنصرًا رئيسيًا في علاقاتها وسياستها الخارجية، كما أن الكونجرس شريك كامل في صياغة السياسة الخارجية، في حين أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تسيير السياسة الخارجية، وإن مجال مبيعات الأسلحة هو مثال على كيفية تنفيذ السياسة الخارجية والوقوف على العلاقات الدبلوماسية والأمنية والعواقب المترتبة على ذلك وتتمثل وظيفة الكونجرس في الرقابة، وهى مسؤولية تنفيذية مهمة، والتي لا تقل أهمية عن الوظائف التشريعية ووظائف التصديق على المعاهدات . (٥٨)

وتم تقديم عدد من المقترحات لتوسيع دور الكونجرس في عملية بيع الأسلحة وتعزيز التشريعات ذات الصلة، وهى على النحو التالى :

-يجوز الموافقة على جميع مبيعات الأسلحة الرئيسة سواء بشكل فردي أو كجزء من برنامج المبيعات السنوي.

- يجوز أن توضح بشكل كامل المعايير التي ينبغي من خلالها الحكم على مبيعات الأسلحة المقترحة .

- يجوز إصدار تشريعات محددة تتعلق بدفع رسوم الوكيل، وترخيص الإنتاج الأجنبي . (٥٩)

أولا: البنود العامة لصفقات الأسلحة :

كما وضع الكونجرس الأمريكي عدة بنود رئيسة عامة لصفقات الأسلحة هي على النحو التالي :

١- أن تتم هذه المبيعات فقط عندما تكون متوافقة مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

٢- يتم تقديم مقترحات المبيعات إلى وزارة الدفاع لدراستها والبت فيها .

٣- تبيع وزارة الدفاع فقط العناصر التي تعتقد أن الدولة الأجنبية بحاجة إليها للوفاء بالمتطلبات العسكرية.

٤- يتم تشجيع الدول الأجنبية على المصادر التجارية الأمريكية .

٥- لا تشجع وزارة الدفاع على شراء الأشياء التي تعتقد أن الدولة الأجنبية لا تحتاجها أو لا تستطيع تحملها. (٦٠)

ثانيا: المبادئ العامة لصفقات الأسلحة مع دول الخليج:

أما عن المبادئ العامة لصفقات الأسلحة مع دول الخليج فهى على النحو التالي :

- لا ينبغي لأي قوة كبرى، سواء الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، أن تهيمن على الخليج، أو تحاول لعب الدور الأمني الذي قامت به المملكة المتحدة حتى أواخر الستينيات .

– إن أمن المنطقة واستقرارها في المقام الأول من مسؤولية دول المنطقة التي ينبغي تشجيعها على التشاور والتعاون.

– تشجيع دول المنطقة على حل النزاعات الإقليمية وغيرها من النزاعات بالطرق السلمية، وتحسين العلاقات فيما بينها .

– تشجيع الدول ومساعدتها لتخطيط وتنفيذ برامج واسعة للتنمية الاقتصادية مع جميع المرافق والمؤسسات، وبالتالي الاستفادة البناءة من ثروتها المتزايدة .

– يجب أن يتوفر النفط بأسعار معقولة وبكميات مناسبة .

– تشجيع دول المنطقة على لعب دور أكبر في الشؤون العالمية، ولا سيما في دعم النظام المالي الدولي وجهود التقدم الاقتصادي في العالم النامي. (٦١)

– اللجنة الدولية والتحقيق في زيادة صفقات الأسلحة للخليج عام ١٩٧٥م :

في عام ١٩٧٥م فقد طلبت الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران أكثر من ٤.٣ مليار دولار من المعدات والخدمات الدفاعية الأمريكية، وهو أكثر من ٤٥ في المائة من الطلبات العالمية للأسلحة الأمريكية خلال ذلك العام، ولقد ولدت قلقاً زيادة ونمو مبيعات الأسلحة إلى الخليج العربي في الكونجرس، ولم تركز مخاوف الكونجرس على حجم مبيعات الأسلحة فحسب، بل ركزت أيضًا على النقص الواضح في سياسة الولايات المتحدة التي تنظم مبيعات الأسلحة. (٦٢)

كما حققت الولايات المتحدة عام ١٩٧٥م المرتبة الدولة الأولى بين جميع الدول التى قامت بتصدير السلاح إلى الخليج العربي التي بلغت نسبة وارداتها من الأسلحة ما يربو على ستين بالمائة من إجمالي المعدات العالمية من الأسلحة، ولمبيعات الأسلحة الأمريكية العديد من المزايا والفوائد فمن الناحية الاقتصادية فإن عائد بيعها يساهم بدور فعال في تصحيح العجز في الميزان التجاري الأمريكي خاصة بعد أن تضاعفت أسعار النفط على المستوى العالمي كما أنها بحصيلتها المالية الضخمة كانت تساعد في تخفيف عبء تطوير الأبحاث المتعلقة بإنتاج الأسلحة الأمريكية لا سيما وأن تلك الأبحاث المتعلقة بإنتاج الأسلحة الأمريكية كانت تستهلك ميزانيات باهظة يصعب اقناع الكونجرس باعتمادها والموافقة عليها، يضاف إلى ذلك التأثير العسكري الخاص الذي كان لا بد أن تحصل عليه أمريكا من بيع أسلحتها المتطورة إلى دول الخليج العربي وهو تأثير كان أوضح ما يكون في دول مثل إيران والسعودية، وتمثل هذا في وجود عدد كبير من الفنيين والخبراء العسكريين الأمريكيين الذين يشرفون على استعمال هذه الأسلحة وصيانتها، ومن ناحية ثانية فإن اعتماد هذه الدول الخليجية على الأسلحة الأمريكية كان من عوامل ربطها ببعضها ضمن الإطار الاستراتيجي العام الذي وضعته الولايات المتحدة للدفاع عن أمن المنطقة الهامة بالنسبة لمصالحها ومصالح حلفائها . (٦٣)

وعلى إثر هذه الزيادة في هذا العام تم تشكيل لجنة دولية لدراسة هذا الأمر، وكان الغرض من هذه اللجنة ومهمتها هو جمع معلومات عن مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران والكويت والمملكة العربية السعودية، وذلك أن مبيعات الأسلحة الأمريكية زادت إلى دول الخليج بشكل كبير منذ عام ١٩٧٣م، وبلغت ذروتها عام ١٩٧٥م، وقد تمكنت اللجنة من المحادثات مع أعضاء الحكومة والجيش في إيران والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع مسألة نقل الأسلحة كما تلقت اللجنة مجموعة متنوعة من وجهات النظر. (٦٤)

أولا : استفسارات اللجنة :

كما أجابت اللجنة على عدة **استفسارات** وهى على النحو التالي : هل صفقات الأسلحة الأمريكية بصورة متزايدة ستساهم في استقرار الخليج العربي وكانت الإجابة على النحو التالي : **أولاً** : قد يؤدي تكديس الأسلحة إلى إثارة عدم الاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال الترويج لسباق تسلح يرفع مستوى التوتر في المنطقة، وقد يؤدي التوتر بالإضافة إلى توفر الأسلحة إلى خلق احتمالات أكبر للنزاعات، وقد تكون سياسة الولايات المتحدة في مبيعات الأسلحة هي التي تخلق الإرادة للقتال، **ثانيًا:** قد ينشأ عدم الاستقرار أيضًا من حيث الاضطرابات الداخلية الناجمة عن لعب القوة العسكرية ضد المصالح المدنية، لذلك **رأت اللجنة** أنه يجب على الولايات المتحدة أن تدرس بعناية احتمالات عدم الاستقرار الإقليمي والوطني عند تزويد دولة ما بالأسلحة. (٦٥)

والاستفسار الآخر كان بخصوص هذا التساؤل هل تمتلك الولايات المتحدة أي سيطرة على هذه الأسلحة بعد بيعها، فأجابت أن أحد جوانب قضية السيطرة على الأسلحة بعد بيعها هو قدرة الولايات المتحدة على إنهاء توريد قطع الغيار والذخيرة بالنسبة للأسلحة التي تم بيعها، ويكون ذلك في حالة انتهاك الدولة المشترية لقانون أو مبدأ أمريكي، وجانب آخر لمسألة السيطرة يتضمن حظر نقل الأسلحة من قبل الدولة المشترية إلى دولة ثالثة قد يشمل نقل السلاح بيعاً أو تأجيراً أو إقراضاً لأى سلاح أمريكي من قبل الدولة المشترية إلى دولة ثالثة، وتمتلك الولايات المتحدة القدرة على تنظيم تدفق قطع الغيار للدول المجهزة بالأسلحة الأمريكية، كما تمتلك الولايات المتحدة قدرًا من السيطرة على استخدام الأسلحة التي باعتها في الخارج، ويكون ذلك بالنسبة للسلاح الحديث المعقد والمتطور تقنيًا، والتى لا يسمح باستبدال المكونات غير المصممة خصيصًا له بدون إعادة الإمداد المستمر للأجزاء والذخيرة، وإلا يكون السلاح عديم الفائدة، ويكون ذلك من خلال التهديد بإنهاء توريد قطع الغيار والذخيرة، كما تمارس الولايات المتحدة درجة معينة من السيطرة على استخدام الأسلحة الأمريكية الصنع، وتقضي سياسة الولايات المتحدة بحظر أي دولة مشترية من نقل الأسلحة الأمريكية إلى دولة ثالثة دون إذن مسبق من الولايات المتحدة، وفي حالة حدوث نقل غير قانوني، فإن هذا البلد ملزم بموجب شروط لإنهاء جميع المبيعات العسكرية إلى الدولة المخالفة. (٦٦)

ثانيا : إطار لسياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية :

كما وضعت اللجنة وحددت إطاراً لسياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية ورأت أنه يجب على الولايات المتحدة اتباع العديد من الخطوات الإيجابية والمبادئ التوجيهية نحو صياغة سياسة بيع الأسلحة، وهى على النحو التالي :

أولاً : يجب على الولايات المتحدة تحديد مخاوفها المشروعة في منطقة الخليج وتقرر ما إذا كانت الأسلحة وزيادة عدد المشترين في المملكة العربية السعودية وإيران والكويت وغيرهم من المشترين في المستقبل من الأسلحة الأمريكية في مصلحة الولايات المتحدة، وتتضمن المصالح الأمريكية في الخليج العربي ضمان وصول الولايات المتحدة إلى إمدادات النفط والطرق التجارية، ولا يمكن أن تزداد أهمية هذه المصالح إلا في المستقبل حيث تصبح الولايات المتحدة معتمدة بشكل متزايد على مصادر النفط الأجنبية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ولتأمين مصالحها فإن ذلك يكون من خلال توفير دول صديقة للولايات المتحدة لديها القدرة العسكرية لحماية المنطقة من التدخل الخارجي وتضمن استقراره.

ثانيًا : يجب على الولايات المتحدة أن تفكر مليًا في هذا التساؤل هل ستساهم مبيعاتها من الأسلحة في استقرار منطقة الخليج أم لا، ورأت اللجنة أنه لا ينبغي للولايات المتحدة من خلال مبيعاتها للأسلحة أن تساهم في سباق تسلح في المنطقة، وبدلاً من تشجيع سباق التسلح في المنطقة يجب على الولايات المتحدة تشجيع هذه الدول على التوفيق بين خلافاتهم وتشكيل اتفاقيات دفاع إقليمية لتقليل احتمالية العداء والتدخل الخارجي، ويجب أن تحاول أيضًا أن تظل على علاقة ودية مع جميع دول الخليج، ويجب على الولايات المتحدة قدر الإمكان، الحفاظ على الحياد في علاقاتها مع دول الخليج، ويجب على حكومة الولايات المتحدة أيضًا أن تحلل بعناية إمكانات عدم الاستقرار السياسي الداخلي في دول الخليج وإلى أي مدى . (٦٧)

ثالثًا : لا ينبغي على الولايات المتحدة الاعتماد على التهديد بقطع الأسلحة، وهو تهديد لم ينجح دائمًا في تثبيط عمليات النقل، ورأت اللجنة أن أفضل وسيلة لمنع عمليات النقل هي الاختيار الأولي لعملاء الأسلحة، كما يجب أيضًا تقييد قدرة هذه الدول على استخدام الأسلحة الأمريكية لأغراض غير دفاعية .

رابعًا : يجب على الولايات المتحدة أن تضع قيودًا على الأسلحة التي تستعد لبيعها إلى الحكومات الأجنبية، ويجب على الولايات المتحدة ألا تبيع أنظمة الصواريخ الهجومية الأكثر تطوراً إلى الحكومات الأخرى، وخصوصا أنظمة الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، حيث إنه يمكن للدول الحصول على هذه الرؤوس الحربية بشكل مستقل عن الولايات المتحدة وتجهيز الصواريخ بأنفسها، وهناك عدد قليل من الدول القادرة على توفير الأسلحة الأكثر تطوراً لذلك يجب على

الولايات المتحدة أن تتخذ خطوات فورية لبدء محادثات الحد من مبيعات الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا وجميع الموردين الرئيسيين الآخرين للمعدات العسكرية إلى الخليج العربي.

خامساً : يجب على الولايات المتحدة أن توازن بعناية مزايا وعيوب الإنتاج المشترك قبل الدخول في أي اتفاقيات من هذا القبيل مع دول الخليج، وذلك أن الإنتاج المشترك سيجعل حظر الولايات المتحدة على نقل الأسلحة إلى دولة ثالثة أكثر صعوبة، كما أنه سيزيل أحد الأسباب الرئيسية لبيع الأسلحة الأمريكية وهو السيطرة على توريد قطع الغيار التي تتمتع بها الولايات المتحدة عندما تزود أنظمة الأسلحة، وسيمكن الإنتاج المشترك دول الخليج من تصنيع قطع الغيار الخاصة بها.

سادسا : يجب على الولايات المتحدة تحديد مشاركتها في التدريب وتجهيز قوة عسكرية لأي دولة ومدى إفادتها، كما فعلت من خلال التعاقد مع المملكة العربية السعودية في برنامج تدريب الحرس الوطني، على الرغم من عدم وجود تحالف عسكري رسمي يُلزم الولايات المتحدة بهذا البلد الآخر، فإن الدور الأمريكي في تطويرها العسكري يخلق روابط يمكن أن تؤدي إلى مشاركة أعمق على نحو متزايد. (٦٨)

ثالثا : توصيات اللجنة:

كما أوصت اللجنة بعدة توصيات وهى على النحو التالي :

١- يجب على الولايات المتحدة وضع صياغة شاملة لسياسة مبيعات الأسلحة، ويجب أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار ما إذا كان بيع أسلحة متطورة في المصالح الأمنية من الولايات المتحدة أم لا.

٢- لا ينبغي للكونجرس الأمريكي أن يفرض وقفاً للولايات المتحدة على مبيعات الأسلحة لدول الخليج، لأن هذا الوقف لن يقيد بيع الأسلحة إلى الخليج من قبل موردي الأسلحة الآخرين لذلك ، فإن وقف الأسلحة الأمريكية من شأنه أن يلحق الضرر بالأمريكيين وعلاقاتها مع دول المنطقة والتي تعتمد على الولايات المتحدة للحصول على المشورة العسكرية والمساعدة والتدريب، بالإضافة إلى المعدات، وقد تفسر هذه الدول تعليق الولايات المتحدة على أنه دليل على تجاهل طائش لاحتياجاتها الدفاعية المشروعة، وبالتالي فإن وقف الأسلحة الأمريكي سيقوض العلاقات الجيدة في الخليج والتي تتمتع به الولايات المتحدة .

٣ - بصفة الولايات المتحدة المورد الرئيس للأسلحة إلى المنطقة، يجب أن تبدأ محادثات مع الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا العظمى، وموردي الأسلحة الرئيسين الآخرين إلى الخليج في محاولة للتوصل إلى اتفاقية الحد من الأسلحة لمنطقة الخليج .

٤- يجب على الولايات المتحدة أن تشجع الاتفاقيات الأمنية الإقليمية بين دول الخليج كبديل لسباق التسلح المتصاعد في المنطقة.

٥- على الولايات المتحدة أن تحاول تجنب علاقات المصدر الوحيد في المشتريات العسكرية مع دول الخليج العربي، حيث يؤدي احتكار الولايات المتحدة لسوق السلاح في دولة ما إلى إنشاء الاعتماد على الأسلحة والتكنولوجيا والتدريب الأمريكية، وبذلك تفترض علاقة التبعية ومسؤولية الولايات المتحدة تجاه أمن ذلك البلد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تورط أمريكي أعمق في المنطقة، ويجب على الولايات المتحدة أن تمارس ضبط النفس في التفاوض على مبيعات الأسلحة مع دول الخليج العربي .

٦- يجب على الولايات المتحدة أن تحاول الحفاظ على علاقات ودية مع جميع دول الخليج بما في ذلك تلك التي لا تعمل معها لا تزودها بالأسلحة، كما يجب على الولايات المتحدة تجنب أي تورط في الخلافات والصراعات الإقليمية.

٧- يجب على الولايات المتحدة أن تركز على تطوير صادراتها غير العسكرية إلى دول الخليج حيث تفيد الصادرات غير العسكرية ميزان المدفوعات الأمريكي والوضع الوظيفي كما تزود منطقة الخليج بالتكنولوجيا اللازمة وبالتالى، فإنها تعزز العلاقات الجيدة بين الولايات المتحدة ودول الخليج.

ويتضح مما سبق أن مبيعات الأسلحة الأمريكية زادت إلى دول الخليج بشكل كبير فى عام ١٩٧٥م، وخصوصا لإيران والكويت والمملكة العربية السعودية، وعلى إثر هذه الزيادة تم تشكيل لجنة دولية لدراسة هذا الأمر كان الغرض من هذه اللجنة ومهمتها هو جمع معلومات عن مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران والكويت والمملكة العربية السعودية، وقد قامت اللجنة بدراسة شاملة وحددت إطاراً لسياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوصت اللجنة بعدة توصيات من شأنها تنظيم مسألة بيع الأسلحة والحد من انتشارها بصورة واسعة، والحفاظ على علاقاتها مع دول الخليج، كذلك ضرورة عدم تنوع الصفقات وعدم اقتصارها فقط على الأسلحة.

الخاتمة

تتلخص أهم نتائج البحث في المحاور الآتية :

كانت العلاقات الخارجية للدول العربية في الخليج تقع إلى حد كبير على عاتق بريطانيا وكان للولايات المتحدة القليل من الاهتمام الاستراتيجي، ولم يكن لديها أي مصلحة استراتيجية في المنطقة حتى الحرب العالمية الثانية، وتعود بداية اهتمام الولايات المتحدة بالخليج لمنافسة الاتحاد السوفيتي، فقد كان هناك بعض القلق بشأن الأطماع السوفيتية المحتملة تجاه دول المنطقة، لا سيما بعد رحيل بريطانيا العسكري في عام ١٩٧١م، وبحلول نهاية عام ١٩٧٣م، أصبح الخليج العربي مجال اهتمام كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى الثروة النفطية للمنطقة والنفوذ السياسي الناتج عنها في سوق البيع العالمي للنفط .

في عام ١٩٧٤م أصبح الخليج مصدراً رئيساً للقلق تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويعود ذلك إلى الحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، ودفع الخليج إلى مركز الصدارة في السياسة الخارجية الأمريكية . أما عام ١٩٧٥م فقد شهد تطورا في العلاقات ويعود ذلك إلى المستوى المتصاعد لمبيعات الأسلحة إلى دول الخليج، ومن الواضح في هذا العام أن الولايات المتحدة هي من أهم الدول التى تقدم أسلحة وخدمات عسكرية لدول الخليج، فقد بلغت نسبة العقود المبرمة في دول الخليج إلى ٦٠ في المائة من المبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولكل من دول الخليج أسبابها الخاصة في التزود من الأسلحة الأمريكية .

أما السعودية ورغبتها بتذويدها بالأسلحة فيعود ذلك إلى المخاوف السعودية من الإمداد المتزايد بالأسلحة السوفيتية إلى جنوب اليمن والعراق الذي لديه قوة عسكرية كبيرة مجهزة بمعدات سوفيتيه، كما أن المملكة العربية السعودية قلقة للغاية بشأن أمنها، فهي تغطي مساحة شاسعة من الأرض وهي ذات كثافة سكانية منخفضة، حيث يبلغ تعداد القوات العسكرية وشبه العسكرية حوالي ٨٠ ألفًا فقط، والمملكة العربية السعودية لديها الكثير من الحماية، ولكنها قليلة نسبيًا لحمايتها.

غطت برامج الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية مجموعة واسعة من التسلح في كافة المجالات سواء تحديث سلاح الجو السعودي وأجهزة الدفاع الجوي للمملكة، وتدريب الحرس الوطني السعودي، وبرنامج التوسع البحري السعودي، وتعاقد وبناء مرافق معينة للقوات العسكرية السعودية، والتدريب على الأسلحة ولإعداد البنية التحتية اللوجستية للجيش السعودي، كما أرسلت الولايات المتحدة العديد من الخبراء العسكريين إلى المملكة العربية السعودية للتدريب على العديد من الجوانب العسكرية .

أما إيران فتعود رغبتها إلى التزود بالأسلحة إلى مخاوف الشاه من توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي، كذلك مساحة إيران الواسعة والتى تتطلب كثيراً من القوات والمعدات العسكرية بكافة أنواعها لتأمينها، فبدأت بعقد صفقات دفاعية متنوعة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد استجابت الولايات المتحدة لطلبات إيران من التزود بالأسلحة المختلفة، وإمدادها بأطقم تدريبية في العديد من قطاعات الدفاع .

أما الكويت فإن أسباب مساعدة الولايات المتحدة للكويت في دفاعاتها العسكرية فيعود ذلك لعدة أسباب لعل أهمها : التهديد العسكري الفعلي من العراق، وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في الكويت ، و ضمان استمرار قدرة الكويت على أن تظل موردًا رئيسيًا للنفط في العالم، وفي يناير ١٩٧١م، أصبحت الكويت مؤهلة للمبيعات العسكرية الأجنبية، بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية، وذلك بعد انتهاء الالتزام الدفاعي البريطاني في عام ١٩٧١م ، وعزمت الكويت أنها ستعزز دفاعاتها العسكرية وستتطلع إلى الولايات المتحدة لمساعدتها، وطلبت منها إجراء تحليل متعمق لمتطلباتها الدفاعية، وقد استجابت الولايات المتحدة لطلب الكويت، وكانت الكويت في الفترة الأولى دائمة في مفاوضات دون الحصول على أسلحة، وبمرور الوقت زودت الولايات المتحدة الكويت بالعديد من الأنظمة الدفاعية والأسلحة .

أما باقي دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، فقد كان هناك تمييز في سياسية الولايات المتحدة فهي تختلف معهم عن السياسة تجاه المملكة العربية السعودية وإيران والكويت فكانت الولايات المتحدة ترى أن الحاجة الأساسية هي مساعدتهم على تعزيز قدراتهم الأمنية الداخلية لذلك، فالولايات المتحدة كانت على استعداد لبيع هذه الدول كمية محدودة من الأسلحة التي من شأنها تعزيز أمنها الداخلي ولن تقوض استقرار المنطقة أو تقوض الدور المهم الذي لا يزال البريطانيون يلعبونه في المنطقة .

أما الإمارات العربية فكان لكل إمارة أسلحتها الخاصة وفي بداية الأمر كانت الصفقات مع الولايات المتحدة تجارية ومن ثم تحول الأمر إلى الصفقات العسكرية، وكان للشركات الأمريكية نصيبا كبيرا في العديد من الصفقات المختلفة في شتى القطاعات، كما كانت أغلب صفقات أسلحة الإمارات من بريطانيا وفرنسا .

أما قطر فكانت الصفقات الأمريكية لقطر أغلبها تجارية، أما الصفقات العسكرية فكانت أغلبها استفسار عن أسعار بعض أنواع الأسلحة، ولم تتم أي صفقات عسكرية حتى عام ١٩٧٥م.

قامت سلطنة عمان بالعديد من الصفقات العسكرية مع الولايات المتحدة في العديد من المجالات وذلك لتعزيز سلاحها الدفاعي، وأيضا لمواجهة حركة التمرد بها، أما عام ١٩٧٥م كان لبريطانيا النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة .

أما البحرين فلم تكن هناك أي شحنات من قبل الولايات المتحدة لأسلحة رئيسة، ولا يوجد برنامج منحة المساعدة العسكرية الأمريكية في البحرين، إلا أنه في عام ١٩٧٢م أرسلت الولايات المتحدة فريقًا إلى البحرين لإجراء فحص أمن ساحلي بناءً على طلبها، وتم تقديم التقرير للبحرينيين في فبراير ١٩٧٣م، وتم الحصول على معظم المعدات الموصي بها في ذلك التقرير.

كما لعب الكونجرس دورًا أساسيًا فيما يتعلق بمبيعات وصفقات الأسلحة الأمريكية بالنسبة للعديد من مناطق العالم، وقدم العديد من المقترحات لتوسيع دور الكونجرس في عملية بيع الأسلحة وتعزيز التشريعات الخاصة بصفقات السلاح، وتم تحديد المبادئ الخاصة بالتعامل مع دول الخليج.

وفى عام ١٩٧٥م حققت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين جميع الدول التي قامت بتصدير السلاح إلى الخليج العربي التي بلغت نسبة وارداتها من الأسلحة ما يربو على ستين بالمائة من إجمالي المعدات العالمية من الأسلحة وعلى إثر هذه الزيادة في هذا العام تم تشكيل لجنة دولية لدراسة هذا الأمر وكان الغرض من هذه اللجنة ومهمتها هو جمع معلومات عن مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران والكويت والمملكة العربية السعودية، وذلك أن مبيعات الأسلحة الأمريكية زادت إلى دول الخليج بشكل كبير منذ عام ١٩٧٣م، وبلغت ذروتها عام ١٩٧٥م، وقد تمكنت اللجنة من المحادثات مع أعضاء الحكومة والجيش في إيران والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع مسألة نقل الأسلحة كما تلقت اللجنة مجموعة متنوعة من وجهات النظر.

كما أجابت اللجنة عن عدة استفسارات خاصة بصفقات الأسلحة الأمريكية إلى الخليج العربي، ووضعت اللجنة وحددت إطاراً لسياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوصت اللجنة بعدة توصيات من شأنها تنظيم مسألة بيع الأسلحة والحد من انتشارها بصورة واسعة في الخليج العربي .

وبعد هذه الدراسة أشير إلى عدة **توصيات** أبرزها فيما يلى: يجب على الخليج والعالم العربي أجمع التوحد والعمل على التقدم والازدهار والإنتاج المشترك في صناعة الأسلحة، والعمل على إنشاء العديد من المصانع والتى تغطى احتياجات الخليج والعالم العربي، وذلك للتكاليف الباهظة لاستيراده من الولايات المتحدة، فضلاً عن تحكم الولايات المتحدة في استخدامه والتحكم فيه بعد بيعه، كذلك تدخل الولايات المتحدة في سياسات وقرارات الدول المستخدمة للسلاح الأمريكي، واستخدامه كأداة للضغط على هذه الدول.

الملاحق ملحق (١)

خريطة دول الخليج

(١) Map of the Persian Gulf : State and Defense Budgets of Gulf Countries ,United States Arms Sales to the Persian gulf : report of a study mission to iran, kuwait, and saudi arabia , may ٢٢-٣١, ١٩٧٥, congress , ١st session ٩٤ , printed for the use of the committee on international relations u.s. government printing office washington : ١٩٧٥.P.VIII.

ملحق (٢)

رسم بيانى يوضح المبيعات العسكرية الأمريكية لدول الخليج بملاين الدولارات من عام ١٩٧٠م إلى ١٩٧٥م ، ويوضح الارتفاع الملحوظ في مشتريات الأسلحة الأمريكية من عام ١٩٧٣- ١٩٧٥م .

(٢)Congress documents : Proposed Sale To Kuwait Of Air.To-Air Missiles: Hearing Before The Subcommittee On International Political and Military Affairs Of The Committee On International Relations House Of Representatives Ninety-Fourth Congress First Session, October ٢٤, ١٩٧٥, Printed for The Use Of The Committee On International Relations u.s. Government Printing Office Washington. ١٩٧٦.p.١٥.

ملحق (٣)

رسم بيانى يوضح المبيعات العسكرية المبيعات العسكرية (النقدية والائتمانية) في جميع أنحاء العالم مقابل دول الخليج من عام ١٩٦٧: عام ١٩٧٤م. ويوضح الارتفاع الملحوظ في صفقات الأسلحة الأمريكية من عام ١٩٧١- ١٩٧٤م .

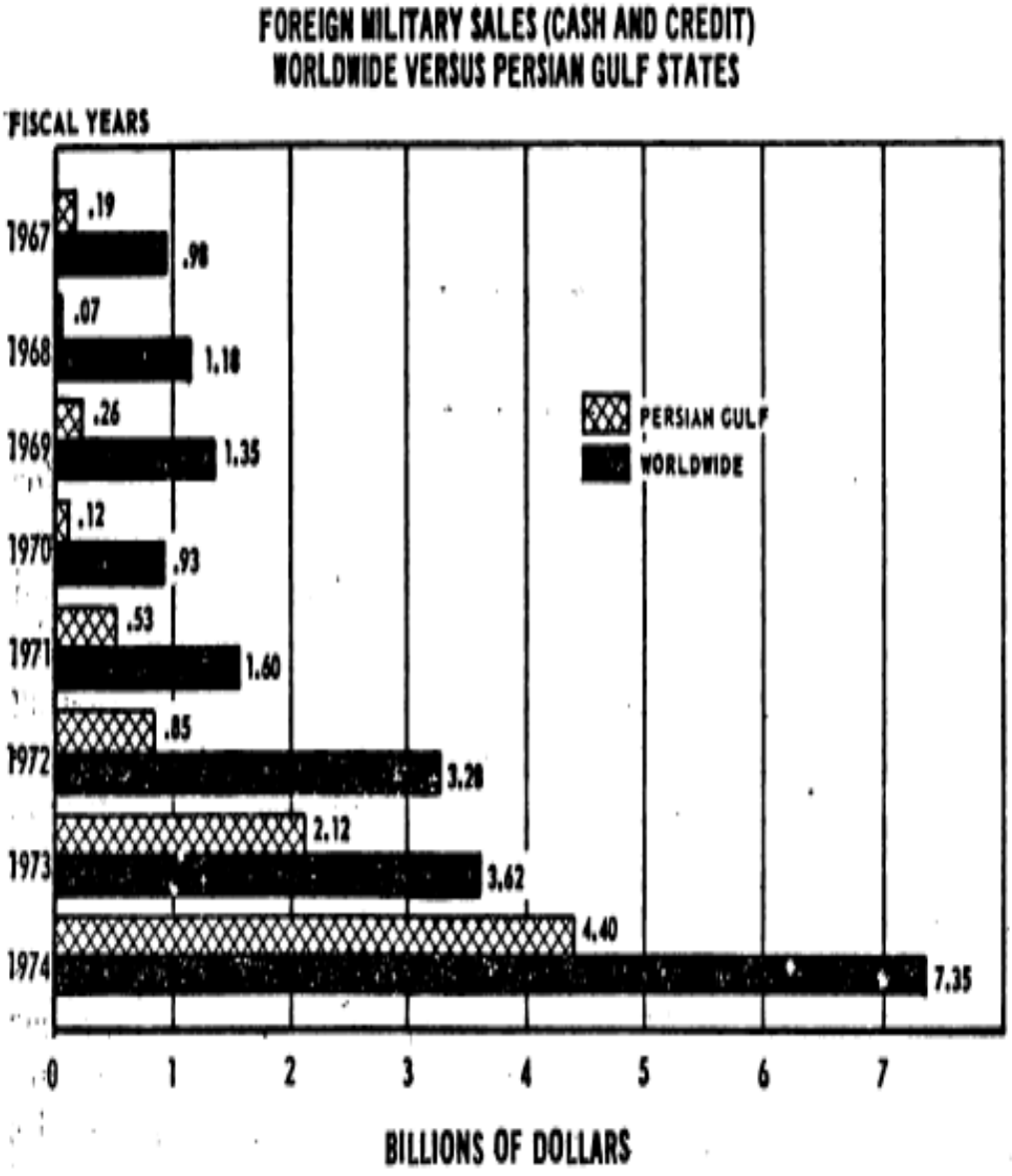

(٣) Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power , hearings before the subcommittee on the near east and south asia of the committee on foreign affairs , house of representatives ninety-third congress , second session , jun ٣٠, august ٥, ٧, and ١٢, ١٩٧٤ , u.s. government printing office ,washington : ١٩٧٥.p.Vi.

ملحق (٤)

احصائية صادرات مواد دفاعية وذخائر أمريكية للخليج العربي حتى عام ١٩٧٣م ، وتوضح الاحصائية الارتفاع في الصادرات الدفاعية الأمريكية للخليج العربي من عام ١٩٧٢: ١٩٧٣م

PERSIAN GULF AREA

[In U.S. dollars]

Country	Exports of significant defense articles on the U.S. munitions list (fiscal year)				Exports, under license, of U.S. munitions list articles (fiscal year)		Exports authorized, fiscal year
	1968 (2d half)	1969	1970	1971	1972	1973	1974
Bahrain, commercial					2,843	2,746	68,275
Iran:							
Commercial		11,875,000	4,474,000	33,198,000	36,974,625	19,466,095	96,136,428
FMS	25,749,000	44,248,000	66,046,000	103,156,000	870,141	32,729,897	589,201,836
MAP	8,612,000	28,097,000	7,838,000	346,000			
Total	34,361,000	84,218,000	78,359,000	136,699,000	37,844,766	52,195,992	685,338,264
Iraq: Commercial							1,186,400
Kuwait: Commercial					111	5,296	311,952
Oman: [1] Commercial					174,256	64,985	560,571
Qatar: Commercial					54	5,180	58,746
Saudi Arabia:							
Commercial	6,295,000	16,389,000		3,536,000	6,409,873	5,649,560	19,470,603
FMS	12,581,000	1,454,000	1,670,000	4,318,000	250,023	10,604,083	39,191,453
Total	18,876,000	17,843,000	1,670,000	7,854,000	6,659,896	16,253,643	58,661,516
United Arab Emirates: Commercial					451,754	67,366	1,861,896
Persian Gulf area total	53,237,000	102,061,000	80,029,000	144,553,000	45,133,680	68,595,208	748,047,618

[1] Denotes countries without FMS or MAP.

(٤) Exports of significant defense articles on the U.S. munitions list for the Arabian Gulf **:** Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤. op.cit . p.٥.

ملحق (٥)

سياسة مبيعات أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية للخليج وتمت ترجمتها ص٢٣، ٢٤

ARMS SALES POLICY

Keeping all these difficulties and opportunities in mind, I believe the United States should follow several guidelines in taking positive steps toward formulating an arms sales policy.

First, the United States must define its own legitimate concerns in the area of the Persian Gulf and decide whether or not the arms buildup of Saudi Arabia, Iran, Kuwait, and other future purchasers of U.S. arms is in the interest of the United States.

U.S. interests in the Persian Gulf involve insuring U.S. access to oil supplies and trade avenues. The importance of these interests can only increase in the future as this country becomes increasingly dependent upon foreign sources of oil to meet its energy needs and as U.S. investments in the gulf nations grow.

The United States can protect these interests by maintaining a military presence in the area such as that of MIDEASTFOR at Bahrain in the gulf or the projected naval facility at Diego Garcia in the Indian Ocean. An effective U.S. military presence in the gulf is difficult and expensive to operate, however. Also, it is questionable whether or not the Government of Bahrain will continue to permit MIDEASTFOR to use that island nation's port facilities beyond the near future. Diego Garcia, which will take years to develop, is a sufficient distance from the gulf to limit its capacity to enable a quick deployment of U.S. forces in the gulf.

Rather than a direct U.S. presence in the gulf, therefore, the United States can secure its interests by providing nations friendly to the United States with the military capability to protect the area from outside interference and to insure its stability. If stability is the goal of the United States, however, this country should carefully avoid a heavy injection of armaments into the gulf.

Second, the United States should carefully consider whether or not its arms sales are contributing to the stability of the gulf area. The United States should not, through its arms sales, contribute to a regional arms race. Along these lines, the United States should pay particular attention to the nascent race it may be fostering between Saudi Arabia and Iran and between Iran and Iraq. Instead of encouraging an arms race in the area, the United States should encourage these nations to conciliate their differences and to form regional defense pacts to decrease the likelihood of hostility and outside interference. It should not increase the polarization of the gulf by informally alining itself with the position of any one nation in the area. It should also attempt to remain on cordial terms with all gulf nations including those to whom it does not sell arms and which appear threatening to U.S. arms recipients. The United States should, as far as possible, maintain a neutrality in its relations with the nations of the gulf.

The U.S. government should also carefully analyze the potential for internal political instability in the gulf nations and to what extent

(٥)Arms Sales Policy: State and Defense Budgets of Gulf Countries ,United States Arms Sales to the Persian gulf : report of a study mission to iran, kuwait, and saudi Arabia : ١٩٧٥ ,op.cit. pp.٣٠,٣١,٣٢.

arms sales affect the chances for stability to continue and grow in these countries. This country should take every precaution not to put arms into the hands of politically unstable elements or to encourage the disintegration of a society through an unwise arms sales policy.

Third, the United States should estimate the likelihood of arms transfers when considering every potential customer. This country should not rely upon the vague threat of an arms cutoff, a threat which has not always worked in the past, to discourage transfers. The best prevention against transfers is in the initial selection of arms customers. This country should also restrict the ability of these nations to use U.S. weapons for nondefense purposes in third countries. U.S. permission for such forays should be mandatory.

Fourth, the United States should set limits on the levels of sophistication of the arms it is prepared to sell to foreign governments. This is one of the most difficult areas to assess. Exactly how and where do we set limits on sophistication? Certainly, the United States must continue its ban on selling any and all nuclear weapons to other nations. But I think that the line should be drawn well before nuclear weapons. The United States should not sell its most sophisticated offensive missile systems to other governments. Some of these missile systems such as the Lance or the Pershing are capable of delivering tactical nuclear weapons. Although the United States may not furnish the Lance or Pershing with a nuclear warhead, nations could obtain these warheads independently of the United States and equip the missiles themselves. This country, therefore, should not put these lethal offensive missile systems into the hands of other nations. Not only would such sales increase the risks of U.S. defense technology falling into the hands of unfriendly nations, but if this country is interested in building the security of other nations, it should not give those nations weapons that are obviously offensive. Other armaments, such as the B–1 bomber, which are also clearly offensive in nature, should not find their way into the arsenals of other nations. Limiting the level of sophistication of the weaponry sold to foreign governments is a possible focus for arms limitation talks. There are few nations that are capable of supplying the most sophisticated weaponry; in some cases, weapons would only be available from the United States or the Soviet Union. The United States should take immediate steps to initiate such arms sales limitation talks with the Soviet Union, France, Great Britain, and all other major suppliers of military equipment to the Persian Gulf.

Fifth, this country should carefully weigh the advantages and disadvantages of coproduction before entering into any such agreements with Persian Gulf nations. Coproduction would make U.S. prohibition of arms transfers to a third nation even more difficult than it is now. It would also remove one of the major reasons for U.S. arms sales—the control over the supply of spare parts which this country presently enjoys when it supplies weapons systems. Coproduction would enable gulf nations to manufacture their own supply of spare parts.

Sixth, this country should define what its involvement in the training and equipping of a foreign military force means in terms of a U.S. commitment to that nation. The presence of a U.S. military training mission in a country implies an American interest in the preservation of the current regime and in the strengthening of that

nation's position vis-a-vis its neighbors. When the American training mission exists as only one of several which possibly include French or British military teams, the United States shares in the responsibility for the military development of a country. When, however, the United States attempts to establish a sole source relationship with a country as it has by contract with Saudi Arabia in the National Guard training program, this country is making a foreign military force its own creation. Although there is no formal military alliance binding the United States to this other country, the American role in its military development creates ties that could lead to increasingly deeper involvement.

American firms, competitive and enterprising, with merchandise generally considered far superior to that of France or Great Britain, fares extremely well in the world military markets. The Persian Gulf once the domain of British influence has sparked the appetite of American arms companies who are annually increasing the percentage of the market American firms control. The U.S. Government should monitor their progress, seeking to avoid monopolization of any one national market. Sole source relationships imply a dependency-commitment relationship this country should seek to avoid in the Persian Gulf.

الهوامش

(١) The prepared statement of Mr. Hunter : interests in region, New Perspectives on the persian Gulf: hearings before the subcommittee on the near east and south asia of the committee on foreign affairs house of representatives ninety - third congress first session june ٦, july ١٧, ٢٣, ٢٤, and november ٢٨, ١٩٧٣ ,printed for the use of the committee on foreign affairs , u.s. government printing office washington : ١٩٧٣. P.٧٦ .

(*) مشكلة حظر النفط والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة أزمة نقص البترول كالاتفاق مع ايران، واجراءات ترشيد الاستهلاك وللمزيد = ينظر : David Telson : The Pursuit of Security and the Militarization of the Persian Gulf: A study of the Nixon Doctrine and its impact on the Persian Gulf, Petro Problems, p٢٠:٣٤.

(٢) preface , arms supply policy: interests in region, New Perspectives on the persian Gulf: op.cit. ,p. P.v .

(٣) Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power , hearings before the subcommittee on the near east and south asia of the committee on foreign affairs , house of representatives ninety-third congress , second session , jun ٣٠, august ٥, ٧, and ١٢, ١٩٧٤ , u.s. government printing office ,washington : ١٩٧٥.p.v.

(٤) Us Congress Documents : The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives , ninety- fourth congress first session june ١٠, ١٨, ٢٤, and july ٢٩, ١٩٧٥ printed for the use of the committee on international relations , u.s. government printing office washington , ١٩٧٦.p.v.

(٥) محمد على محمد التميم : العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٦٤– ١٩٧٥ م " دراسة تاريخية "، رسالة دكتوراه، التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م، ص ٢٣ .

(٦) المرجع السابق : ص، ص ٣٦، ٣٧.

(٧) Statement Of Richard r. Violette : security relations ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit.p.٦.

(٨) Saudi Arabian Concerns : New Perspectives on the persian Gulf ١٩٧٣: op.cit . P.٤ .

(٩) Prepared Statement Of hon. joseph j. Sisco, Under Secretary of State For Political affairs , Saudi Arabia , Us Congress Documents : The Persian Gulf ١٩٧٥: op.cit .p.١١ .

(١٠) Saudi Arabian Concerns : New Perspectives on the persian Gulf ١٩٧٣ : op.cit P.٤

(١١) Statement of James h. Noyes, Deputy Assistant Secretary of Defense ,For Neab Eastern African and South Asian Affairs , (Saudi Arabia): **I bid** P.٤١ .

(١٢) رياض الأشقر : تسلح دول الخليج والجزيرة العربية ١٩٦٩م ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ٤، س١،١٩٧٥م، ص ص ٢٢١، ٢٢٢.

(١٣) Arms Trade By Country, Us Congress Documents , The Persian Gulf ١٩٧٥. op.cit pp.٤٨,٤٩ .

(١٤) **I bid**. p.p.٨٥,٨٦.

(١٥) Main Western Arms Deals With Saudi Arabia: Us Congress Documents , The Persian Gulf ١٩٧٥. **I bid**. p.٢٥٧.

(١٦) **I bid** .p٢٥٧.

(١٧) عملية أجاكس operation Ajax : تُعرف عملية الإطاحة بمصدق في الولايات المتحدة بالاسم الكودي" Operation Ajax عملية أجاكس"، وقد مثلت هذه العملية نقطة تحول كبيرة في السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والعالم أجمع، حيث إنها أول عملية انقلاب على "حكومة شرعية" تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها، وهو المبدأ الذي أرسته الإدارة الأمريكية منذ ذلك الوقت حتى الآن، وغدا نموذجًا يُحتذى به في سبيل حماية مصالحها في المنطقة، سواء بالتدخل العسكري السافر أو بتدبير عمليات استخباراتية، **وهذه العملية** هي ناتجة عن أن جماعة من الضباط المفصولين بدأت الاتصال بالزعماء الدينيين وبالمخابرات الأمريكية، وكذا المخابرات البريطانية، وطلبوا بإلحاح من الولايات المتحدة تمويل انقلاب عسكري للإطاحة بمصدق ونظامه والحقيقة أن المخابرات البريطانية والأمريكية كانت لديهما أسباب عديدة للإطاحة به، أهمها الحفاظ على مصالحهما البترولية والأمنية في الخليج وإيران، ومن ثم كانت دعوة الضباط الايرانيين المفصوليين بمنزلة اشارة شرعية لهما من أجل التحرك لاسترجاع سلطة الشاه وهى المدخل الطبيعي لحماية مصالحهم ، وبالفعل استطاع ضباط الجيش الساخطون توجيه ضربتهم في أوائل أغسطس سنة ١٩٥٣م، وتم القبض عل مصدق ووضعه في سجن لمدة ثلاث سنوات ومن بعدها

في تحت المراقبة حتى وفاته عام ١٩٦٦م. = **ينظر** : محمد سيف الدين : عملية أجاكس : الصراع على السلطة والنفط في إيران، سقوط مصدق وعودة الشاه، " الاراء التحليلية، ٤ مايو ٢٠٢٢م، رياليست عربي . موقع الكتروني : https://arabic.realtribune.ru/opinion ، **وينظر**: آمال السُبكي : تاريخ إيران السياسي بين ثورتين " ١٩٠٦- ١٩٧٩م " سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩ .ص، ص ١٧١، ١٧٣,=وللمزيد ينظر للبحث https://www.researchgate.net/publication/٣٣٣٦٣٣٩٦٧_HIS_٣٤٥--Research_Paper_Operation_Ajax_and_the_١٩٥٣_Coup_in_Iran

(١٨) ضيف الله الضيعان : العلاقات الأمريكية الايرانية الوجه الآخر، مجلة البيان، السعودية، العدد ٤، بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، ص٢٣٤.

(١٩) Iran and The Shah's Concern: New Perspectives on the persian Gulf ١٩٧٣ : op.cit P.٥ .

(٢٠) Statement of James h. Noyes, deputy Assistant Secretary of Defense For near eastern , African , and South Asian Affairs , (iran) ١٩٧٣, **I bid** P.٤٠.

(٢١) Statement Of Richard r. Violette , Director For Sales ,Negotiations Defense Security Assistance Agency (Iran): ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit P.P.٧,٨.

(٢٢) رياض الأشقر : تسلح دول الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٧، ٢٢٨ .

(٢٣) المرجع السابق . ص ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢٤) State and Defense Budgets of Gulf Countries ,United States Arms Sales to the Persian gulf : report of a study mission to Iran, Kuwait, and Saudi Arabia , may ٢٢-٣١, ١٩٧٥, congress , ١st session ٩٤ , printed for the use of the committee on international relations u.s. government printing office Washington : ١٩٧٥.P.١٣.

(٢٥) Prepared Statement Of Hon. joseph j. Sisco, Under Secretary Of State For Political Affairs: (Iran) Us Congress Documents : The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives, op.cit .p.١٠.

(٢٦) U.S. Arms and Disarmament Agency : " World Military Expenditures and Arms Trade , ١٩٦٣-٧٣" : (Iran) Us Congress Documents : The Persian Gulf ١٩٧٥, I bid P.٤٧.
(٢٧) Statement Of Amos a. Jordan, Principal Deputy Assistant Secretary Of Defense For International Security Affairs : (Iran) , I bid.p٤٨.

(٢٨) حمد حميد البلوشى : العلاقات الكويتة الايرانية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي مجلد ٤٦، العدد ١، ٢٠١٨، ص ١٨٥.

(٢٩) Kenneth Katzman : Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy, Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress , Congressional Research Service , September ٢٦, ٢٠١١, p.٨.

(٣٠) قدري قلعجى : الخليج العربى شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ص٥٦٩، ٥٧١ .

(٣١) Statement Of Hon. Joseph j. Sisco, Assistant Secretary, Of State For Near Eastern and South Asian Affairs: (Kuwait): New Perspectives on the persian Gulf ,١٩٧٣, op.cit .p.٤.
:
(٣٣) Statement of Marinus Van Gessel, Deputy Assistant , Secretary Of Commerce For International Commerce : (Kuwait) ١٩٧٣ , I bid. p.١٥٧.

(٣٤) Statement Of Richard r. Violette , Director For Sales ,Negotiations Defense Security Assistance Agency (Kuwait) : ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit P.٨.

(٣٥) رياض الأشقر : تسلح دول الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣، ٢٢٤ .

(٣٦) Department of Defense : Defense Security Assistance Agency (Kuwait) ,١٩٧٥, The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives, op.cit .p.٤٩.

(٣٧) Statement Of Amos a. Jordan, Principal Deputy Assistant Secretary Of Defense For International Security Affairs : (Kuwait) , I bid.p٨٦.

(٣٨) Prepared Statement Of Hon. joseph j. Sisco, Under Secretary Of State For Political Affairs: (Kuwait) Us Congress Documents I bid .p.١١.

(٣٩) Main Western Arms Deals With Kuwait: Us Congress Documents , The Persian Gulf ١٩٧٥. I bid. p.٢٥٧.

(٤٠) Statement of James h. Noyes, deputy Assistant Secretary of Defense For near eastern , African , and South Asian Affairs , (lower gulf states and Oman) ١٩٧٣, New Perspectives on the Persian Gulf: hearings before the subcommittee on the near east and south Asia of the committee on foreign affairs house of representatives ninety - third congress first session June ٦, July ١٧, ٢٣, ٢٤, and November ٢٨, ١٩٧٣ , op.cit.p.٤٢.
.
(٤١) Statement Of Richard r. Violette , Director For Sales ,Negotiations Defense Security Assistance Agency (United Arab emirates (UAE) : ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit p.p.٨,٩.
(٤٢) Statement of Marinus Van Gessel, Deputy Assistant , Secretary Of Commerce For International Commerce : (United Arab emirates) ١٩٧٣ , New Perspectives on the persian Gulf: hearings before the subcommittee on the near east and south asia of the committee on foreign affairs house of representatives ١٩٧٣ , op.cit.p.١٥٨ .

(٤٣) رياض الأشقر : تسلح دول الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ .

(٤٤) Statement of Marinus Van Gessel, Deputy Assistant , Secretary Of Commerce For International Commerce : (United Arab emirates) ١٩٧٣ , , op.cit.p.١٥٩ .
(٤٥) Main Western Arms Deals With united Arab Emirates : Us Congress Documents , The Persian Gulf ١٩٧٥. I bid. p.٢٥٧.

(٤٦)Department of Defense : Defense Security Assistance Agency (QATAR) ,١٩٧٥, The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives, op.cit .p.٥٢.

(٤٧) Statement of Marinus Van Gessel, Deputy Assistant , Secretary Of Commerce For International Commerce : (QATAR) ١٩٧٣ , New Perspectives on the persian Gulf: hearings before the subcommittee on the near east and south asia of the committee on foreign affairs house of representatives ١٩٧٣ , op.cit.p.١٥٨ .
(٤٨) Statement Of Richard r. Violette , Director For Sales ,Negotiations Defense Security Assistance Agency (QATAR) : ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit p.٨.

(٤٩)Department of Defense : Defense Security Assistance Agency (QATAR) ,١٩٧٥, op.cit .p.٥٢.

(٥٠) التمرد في ظفار : في عام ١٩٥٦م، وصلت مجموعة من الشباب الظفارين إلى البصرة، قادمين من شتى أطراف الخليج، وقد اتصل بهم سرا ضابط من الاستخبارات العسكرية العراقية، فأشرف على نقلهم إلى معسكر " المنصورية " في العاصمة بغداد، وهناك التحق هؤلاء الشباب بدورة تدريبية لمدة شهر ونصف الشهر، فتدربوا على حرب العصابات، واستخدام الأسلحة الآلية وقاذفات الصواريخ، وزرع الألغام، والاتصالات اللاسلكية، وتفجير المنشآت العسكرية، وقد بلغ مجموع الذين التحقوا بهذه الدورة التدريبية مئة وأربعين مقاتلا ، كما تلقوا العديد من الدورات التدريبية، وأما الهدف الذي وحد هؤلاء المقاتلين جميعا فكان عزمهم على الإطاحة بالسلطان سعيد بن تيمور، وطرد البريطانيين من بلادهم، فشكلوا بتوجههم هذا النواة العسكرية لكيان سياسي كان قد نشأ حديثا باسم " جبهة تحرير ظفار "، فلما انقضت فترة التدريب تقاطر هؤلاء المقاتلون إلى ظفار، والتى كانت في ذلك الوقت تابعة لسلطنة مسقط وعمان، وبحلول التاسع من يونيو ١٩٥٦م، أعلنت جبهة تحرير ظفار " في بيان حماسي لها انطلاق الكفاح المسلح، وكان ذلك البيان ناضحا بمفردات القومية العربية، ومقاومة الاستعمار والحرية والتحرير . ينظر : عبدالرازق التكريتى : ظفار ثورة الرياح الموسمية، ترجمة : أحمد حسن المعينى، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٣.

(٥١) Statement Of Richard r. Violette , Director For Sales ,Negotiations Defense Security Assistance Agency (OMAN) : ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit p.٩.

(٥٢) Statement of Marinus Van Gessel, Deputy Assistant , Secretary Of Commerce For International Commerce : (OMAN) ١٩٧٣ , New Perspectives on the persian Gulf: hearings before the subcommittee on the near east and south asia of the committee on foreign affairs house of representatives ١٩٧٣ , op.cit.p.١٥٩ .

(٥٣) رياض الأشقر : تسلح دول الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦ .

(٥٤) Department of Defense : Defense Security Assistance Agency (OMAN) ,١٩٧٥, The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives, op.cit .p.p.٥٣,٥٤.

(٥٥) Department of Defense : Defense Security Assistance Agency (BAHRAIN) ,١٩٧٥, The Persian Gulf ١٩٧٥. I bid. p.٥٢.

(٥٦) Statement Of Richard r. Violette , Director For Sales ,Negotiations Defense Security Assistance Agency (BAHRAIN) : ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit p.٩.

(٥٧)Department of Defense : Defense Security Assistance Agency (BAHRAIN) ,١٩٧٥, The Persian Gulf ١٩٧٥. : op.cit. p.٥٢.

(٥٨) Us Congress Documents : The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives, (The role of Congress) , op.cit. p.١٧٢.

(٥٩) I bid. p.١٧٢.

(٦٠) factors which must be considered in approving sales,: ,Us Congress Documents : The Persian gulf, ١٩٧٤ , Money, politics, arms, and power: op.cit p.١١.

(٦١) Us Congress Documents : The Persian Gulf ١٩٧٥ The Continuing debate on arms sales hearings before the special subcommittee on investigations of the committee on international relations house of representatives, (Arms Sales Policy Framework) , op.cit. p.١٦٢.

(٦٢) State and Defense Budgets of Gulf Countries ,United States Arms Sales to the Persian gulf : report of a study mission to Iran, Kuwait, and Saudi Arabia , may ٢٢-٣١, ١٩٧٥, congress , ١st session ٩٤ , printed for the use of the committee on international relations u.s. government printing office Washington : ١٩٧٥ ,op.cit. p.p.v.٥ .

(٦٣) محمد حسن العيدروس : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٨م، ص ص٢٩٤، ٢٩٥.

(٦٤) State and Defense Budgets of Gulf Countries ,United States Arms Sales to the Persian gulf : report of a study mission to Iran, Kuwait, and Saudi Arabia : ١٩٧٥ ,op.cit. p.v.

(٦٥) Do u.s. Arms sales add to or detract from the stability of the gulf area I bid. p. ١٣

(٦٦) Does the united states have any control over these weapons once this country has sold them?, I bid. p. ٢٢.

(٦٧) Arms Sales Policy, I bid. p. ٣٠.

(٦٨) I bid. p.٣١.

(٦٩) Recommendations United States Arms Sales To The Persian Gulf ,I bid. p.١.

(٧٠) I bid. p.٢.